# مُخْتَصَر
# مقدّمات التفسير
# في علوم القرآن

صالح علي العَوْد

لشيخ الإسلام

محمد الطّاهر بن عاشور
شيخ جامع الزّيتونة
وقاضي الدّيار التونسية ومُفْتِيها
(المُتَوَفّى سنة ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م)

دار ابن حزم

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

ISBN 9953-81

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

# مُخْتَصَر
# مقدّمات التفسير
# في علوم القرآن

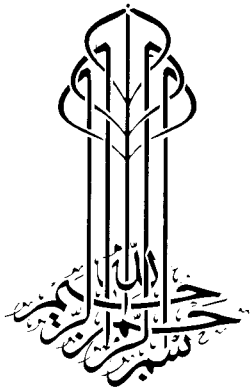
بسم الله الرحمن الرحيم

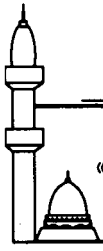

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

## كلمة مُوجَزة حول هذه «المُقَدِّمات»

الحمد لله الذي خَصَّ من عباده في هذه الدنيا رجالاً، هم أكثرُ الناس: عِلْماً وفَهْماً وكمالاً، والصلاة والسلام على أشرف الخَلْق: سيدنا محمد الذي لا يُدانيه أحد: صفاتٍ وشمائلَ وخِصَالاً، وعلى آله الذين خَلَفُوه، وأصحابه الذين سارُوا على نَهْجه واتَّبَعُوه.

**أمّا بَعْدُ:**

فإنّ هذه «**المقدّمات العَشْر**» الّتي سَطَّرها يراعُ فضيلة الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور رحمه الله (ت**١٣٩٣**هـ = **١٩٧٣**م) كانت «**المِعْيَارَ**» الحسَن عند كتابة تفسيره القيّم: «**التحرير والتنوير**»[١]، والذي بَقِي يُحَرِّره مدّة ثلاثين سنة.

---

(١) صدر الجزء الأول مع المقدّمات في مصر؛ وصدر منه: (جزء عمّ وسورة الفاتحة مع المقدّمات) عن دار الكتب الشرقية=

وقد اشتملت تلك «المقدّمات» على كل ما يحتاج إليه المفسِّر، حتّى لا يَضِلَّ ولا يزِلّ عن المَنْهَج السليم عند تفسيره لكتاب الله العظيم، فإنّ وُلُوج باب «**التفسير**» ـ كما يقول الراسخون في العلم ـ فيه مخاطرُ ومسؤولية، واعتباراتٌ شرعية، وضوابط علمية، يتحملها المفسر، ورحم الله امرَءاً عَرَف قَدْرَه، فَوَقَفَ عنده.

كانت بدايةُ تلك «المُقَدِّمات» دروساً يُلْقِيها الشيخ رحمه الله على طلبته في رحاب جامع الزيتونة في الفترة ما بعد سنة (**١٣١٧**هـ = **١٨٩٩**م)، ثم حِرْصاً من الشيخ رحمه الله على إيصال المعرفة إلى خارج حلْقة الدرس، أخذ ينشرها تباعاً على صفحات «المجلة الزيتونية»[(١)]، وكانت رئاسَة التحْرير[(٢)] تُعَنْوِنُهَا كالتالي: «دُرُوس التفسير/ لصاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر: الشيخ سيّدي محمد الطاهر بن عاشور شيخ الإسلام المالكي».

---

= بتونس سنة **١٩٥٦**م؛ ثم صدر عن الشركة التونسية للتوزيع بتونس سنة **١٩٧٤**م في ثلاثين جزءاً؛ ثم عن الدار التونسية للنشر بالاشتراك سنة **١٩٨٤**م في ثلاثين جزءاً، ثم طبعته دار سحنون في تونس مصوراً (د.ت)، ثم صدر عن مؤسسة التاريخ ببيروت سنة (**١٤٢٠**هـ = **٢٠٠٠**م) في ثلاثين جزءاً.

(١) كان صدورها في تونس سنة (**١٣٥٥**هـ = **١٩٣٥**م).

(٢) مُسْنَدَة إلى العلاّمة الشيخ محمد المختار بن محمود.

وبهذا نَعْلَمُ أنَّ الشيخ رحمه الله يكون قدْ بدأ تفسيره بتلك «المقدّمات» النفيسة، لِيَتَسنَّىٰ له ـ كما يقول الأستاذ البشير العَرِيبِي[1] ـ: «الإقبال على تفسير القرْآن الكريم واثقاً ـ أو كالواثق ـ من سلامة ما يُقبِلُ عليه من عمل».

والشيخ رحمه الله في عمله هذا يَقْتَدِي حقيقةً بمَن سبقه من عُظَماء المفسِّرين في الإسلام، الّذين صَدَّرُوا تفاسيرَهُم الخالدة بـ«**مقدّمة**» ـ طويلة أو قصيرة ـ في علوم القرآن، مثل:

ـ الإمام محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ ـ ٩٢٢م) في تفسيره: جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

ـ الإمام عبدالحق بن عطية (ت٥٤٦هـ ـ ١١٥١م) في تفسيره: المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز[2].

ـ الإمام محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ ـ ١٢٧٣م) في تفسيره: جامع أحكام القرآن[3].

---

(١) في مقاله: (ثقافة الشيخ ابن عاشور من خلال تفسيره) المنشور في مجلة جوهر الإسلام التونسية (العدد ٩/ ١٠ ـ سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م ـ ص١٨).

(٢) نشر مقدّمة هذا التفسير وأشرف عليها المستشرق آرثر جفري.

(٣) صدرت مقدّمة تفسير القرطبي حديثاً عن دار ابن حزم في بيروت، بتحقيق: طلحة بلال.

ـ الإمام محمد بن جُزَي (ت٧٤١هـ ـ ١٣٤٠م) في تفسيره: التسهيل لعلوم التنزيل.

ومن المعاصرين ـ وهم كَثْرة ـ مثل الشيخ حَسَنَيْن مَخلوف مفتي مصر وَعُضْو هيئة كبار العلماء (ت١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م) حيث صدَّرَ تفسيرَه: صفوة البيان لمعاني القرآن بـ«مقدمة تشتمل على مسائل ينبغي معرفتها»؛ والدكتور وهبة الزُّحَيْلي رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه في جامعة دمشق مَهَّدَ لتفسيره: التفسير المُنِير بـ«بعض المعارف الضرورية المتعلّقة بالقرآن» من الصفحة (١٣) إلى (٤٣) في الجزء الأوّل[1].

لكنّ «مقدّمات» فضيلة الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور رحمه الله حين تُقَارِنها بما كتبه مُعَاصِرُوه فلا تجد وجْهاً للمقارنة البتّة، فهي من الأعْلاق النفيسة، ذات الشأْو البعيد، وبالتالي فإنه لا يُقدِّر تلك «المقدّمات» حقَّ قدْرها إلا من عَرَفَ العلْم وغاص في بحوره.

يقول الأستاذ العَرِيبِي في مقاله ذاك وَاصِفاً هذه «المقدّمات»: «عَرَف الشيْخُ كيف يصنّف تلك المقدّمات، بعد جَمْعِها، ونقْدها، وتنقيحها، والزيادة

(١) طبعة دار الفكر الأولى بدمشق سنة (١٤١١هـ = ١٩٩١م).

عليها، والمُلاءَمَة بينها، وإحسان تبويبها، وحصْرها في (عشر مقدّمات)، دَعَّم كل مقدمة منها بالأدلة، وأوْضَحَها بالنماذج والأمثلة».

ثم يسترسل الأستاذ العريبي في بيان مكانة هذه «المقدّمات» فيقول: «والحقيقة أنَّ مقدمات الشيخ ابن عاشور جديرة بالهالة التي أُحيطتْ بها، بل وَبأَنْ يُعْنَى بها في المستقبل عنايةً خاصة، فتُطْبَع في سِفْر مستقل عن التفسير».

وفِعْلاً، وبعد أن سبق نشْرُها على صفحات «المجلة الزيتونية»، أُعيد طبْعُها ضمن المجلد الأول من التفسير في جميع طبعاته كمقدّمة له، ثم نُشِرَتْ مستقلّةً في كتاب بعنوان: مقدمات التفسير.

لكنّ أحداً لم يفكّر في اختصار هذه «المقدّمات» لذلك أقْدمْتُ على القيام بهذا العمل المبرور؛ أمّا السبب الذي دعاني إليه: فَهو تيسير هذه «المقدّمات» لطُلاّب العلم الشرعي (أوّلاً)، ثم تقريب الاستفادة مما جاء فيها دون تعقيد لمن يبحث في علوم القرآن بعيداً عن المطوّلات (ثانياً)، لأنّ الشيخ رحمه الله ـ نَظَراً لثقافته الموسوعية في كل مجالات العلوم ـ كثيراً ما يتوسع في المعلومة التي يضعها أو يسطرها، والفقرة التي يُحرّرها: فَتَجِدُه ـ مَثَلاً ـ يأتي بالشوارد، ويُحْضِر لك الشواهد ـ

أي من الشعر خصوصاً الجاهلي منه ـ وأحياناً بَل كثيراً ما يستطرد فيما يكتب، وبناءً عليه فليس بمقدور قُرّائه الصبر الجميل على السير في تلك «المتاهات العلمية»، فإمّا أن يَضِلّ القارىء عن المقصود، وإما أن يتخلّى عن متابعة القراءة، وهو ديدن معظم القُرّاء في عصرنا، فالجميع لا يستطيع قراءة المُطَوَّلات، بل لا يتجشم الرجوع إليها حتى، وإن تفاوتتْ مُسْتَوَيَاتهم، ما عدا ثُلّة من المتخصصين، أو آخرون وهم أيضاً قلّة ممَّن لهم دِرْبَة وجَلَد وحب للقراءة وشَغَفٌ بها فيطالعون ويستمِرّون، وأحْياناً يكابدون حتى النهاية.

ثم إنَّ لأسلوب الشيخ رحمه الله رَوْنَقاً لا نَظِيرَ له، وتحريراً رائقاً في غاية الجوْدَة، واستجْلاباً للمعاني الدقيقة بكل براعة، أما استشهَادُه بالأدلّة النقلية والعقلية على طريقته، ثم الردّ على المخالفين فَحَدِّثْ ولا حَرَج، وبالتالي فإنّ مجموعة تلك المزايا أوْ قُلْ الخصائص إن شئت لم يَسْبِقْه إليها أحد من مُعَاصِريه سواء في المشرق أو المغرب.

لذا، فقد حفزتني تلك الاعتبارات على «المحافظة» على ما سطره الشيخ رحمه الله ببنانه، فأبقيتُ العبارات، وجُمَلاً من المعاني كما هي، والتي أرادها الشيخ رحمه الله لكتابه: «المقدّمات» تعبيراً عن مقصوده؛ لكن الذي قُمْتُ به فقط هو «اختصار» أشبه ما

يكون بـ«الاختزال» لكل مقدّمة، تَمَثَّل في حَذْف الزائد، وما لا علاقة له بالموضوع، أوْ ما جاء استطراداً: وَهُوَ ذِكْر الشيْء في غير محله؛ وحتى يكون الكلام محرَّراً، بل ومرتبطاً بعضُه ببعض، عمَدت إلى إضافة كلمات من عندي وجَعَلْتُها بَيْنَ مَعْقُوفَيْن على هذا النحو: [ ].

وفي الختام، أسأل الله عزَّ وجلَّ أن يَنْفَع بهذا «المختصر» طُلاّبَ العلْم سواء في دراساتِهم الأوّلية أو العُلْيَا، وكذا سائر الباحثين عن العلم النافع في سُهُولة ويُسْر، كما أدْعو لفضيلة الإمام الشيخ سيدي محمد الطاهر بن عاشور أن يَجْزيَه ربُّه عزَّ وجلَّ على ما أفاد به الأمّة وأجْيَالها السابقة واللاحقة، وأن يجعلني وإياه من أصحاب جنة النعيم، يوم يقوم الناس لرب العالمين.

**صالح العَوْد**

**وكتب بمدينة باريس**

**صبيحة يوم الأحد ٢٨ ذي القَعدة ١٤٢٥هـ**

**٩ جانفي ٢٠٠٥م**

# ترجمة

## الإمام الشيخ: محمد الطاهر بن عاشور

## (١٢٩٧ ـ ١٣٩٣هـ = ١٨٧٩ ـ ١٩٧٣م)

● تُعَدّ أسرة الشيخ ابن عاشور من الأُسَر العريقة في العلْم بالبلاد التونسية.

● كان أسْلافُه الذين هم أصْلاً من «الأدارسة» من مدينة «سَلاَ» في المغرب الأقْصَى: «فقد وُلِدَ الجَدّ الأعْلى فيها: محمد بن عاشور (١٠٣٠ ـ ١١١٠هـ = ١٦٢٠ ـ ١٦٩٨م)، ثم كان خروج أبيه من الأندلس سنة (١٠٦٠هـ = ١٦٥٠م) فاراً بدينه ليستقر في تونس.

● وُلِدَ في ضاحية المَرْسَى من العاصمة التونسية في جمادى الأولى سنة (١٢٩٧هـ = ١٨٧٩م).

● في سنة (١٣٠٣هـ = ١٨٨٥م) بدأ بحفظ القرآن على المقرىء محمد الخياري، وبعد أن أتَمَّه اتجه إلى حفظ «المتون العلمية» الرائجة في عصره،

والتي تؤهل الناشىء إلى الانخراط في سِلك التعْلِيم الزَيْتوني، فدخل الجامع الأعظم سنة (١٣١٠هـ = ١٨٩٢م) فقرأ عدة علوم: نقلية وعقلية على يد علماء أجلاء كالشيخ: محمد العزيز بوعتور، وعمر ابن الشيخ، وسالم بو حاجب، ومحمد النجار، وصالح الشريف، ومحمد النخلي، وإبراهيم المارغنّي، ومحمد بن يوسف.

● وبعد تخرجه فيه حَامِلاً «شهادة التطويع» سنة (١٣١٧هـ = ١٨٩٩م)، بدأ أُولَى وظائفه العلمية، وهي التدريس في الجامع الأعظم في نفس السنة، وفي سنة (١٣٢٠هـ = ١٩٠٣م) انخرط في سلك مدرسي الجامع الأعظم من الطبقة الثانية خلفاً للشيخ محمد النخلي بعد اجتيازه مناظرة ونجاحه فيها، وفي سنة (١٣٢٤هـ = ١٩٠٥م) رُقّي بعد فوزه في مناظرة التدريس من الطبقة الأولى خلفاً للشيخ حسين بن حسين.

● في سنة (١٣٢٥هـ = ١٩٠٧م) عُيّن نائباً أوّل عن الدولة لدى النظارة العلمية بجامع الزيتونة؛ وفي سنة (١٣٢٩هـ = ١٩١١م) سُمّي عضواً في لجنة تنقيح برامج التعليم، فقدّم عريضة يقترح فيها إيجاد «تعليم ابتدائي إسلامي» في أشهر مدن البلاد.

● في سنة (١٣٣٢هـ = ١٩١٣م) شغل خطة

القضاء المالكي إلى سنة (١٣٤٢هـ = ١٩٢٣م)؛ ثم سمي مفتياً مالكياً بالمجلس الشرعي.

● وفي سنة (١٣٥١هـ = ١٩٣٢م) عيّن «شيخ الإسلام المالكي» وهو أول من تولّى ذلك في تاريخ الخِطط الشرعية بتونس، كما أسندت إليه «مشيخة الجامع الأعظم»، بفروعه، بعد إلغاء إدارة النظارة العلمية فيه في نفس السنة، لكن فترة مشيخته هذه لم تتعد عاماً ونصفاً، فأُبعد عنها تحديداً في سنة (١٣٥٢هـ = ١٩٣٣م) بعد اضطرابات حصلت، لا قِبَلَ له بها؛ وفي سنة (١٣٦٥هـ = ١٩٤٥م) أعيد تعيينه (ثانية) شيخاً لجامع الزيتونة الأعظم وفروعه، واعتزل هذا المنصب خلال سنة (١٣٧١هـ = ١٩٥١م).

● في سنة (١٣٧٤هـ = ١٩٥٦م) ـ وهو عام استقلال البلاد ـ أعِيد إلى مباشرة شؤون «التعليم الزيتوني»، وسُمّي «شيخ عميدِ» جامعةِ الزيتونة (الحديثة) إلى سنة (١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م)، فكان ذلك آخر وظائفه العلمية في حياته.

● للشيخ الإمام أنجال ثلاثة: أكبَرُهم العلاّمة الشيخ محمد الفاضل (ت١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م) عميد الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين، ومفتي الجمهورية؛ والثاني: عبدالملك يعمل في الوظائف

الإدارية، والثالث ـ وهو أصغر أنجاله ـ زين العابدين عمل في الوظائف الإدارية (ت١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م).

● ساهم في تأسيس الجمعية الخلدونية، وكان أول من حاضر بالعربية في تونس على منبر الخلدونية، وجمعية قدماء الصادقية.

● كان يُولي عناية جادة في بعث المكتبات، ومن أعماله في ذلك: «مشاركته في وضع فهارس المكتبة الصادقية»؛ وتوسيع دائرة «التعليم الزيتوني» في جميع أنحاء البلاد: فقد ارتقى فروعه من ثمانية إلى خمسة وعشرين (منها اثنان للفتيات)، «حتى أنه أسس فرعين في قسنطينة ببلاد الجزائر، سنة (١٣٦٧هـ = ١٩٤٧م)».

● قام برحلات «علمية» إلى المشرق وأوروبا، وإلى الآستانة (استانبول) ـ عاصمة الخلافة ـ لحضور مؤتمر المستشرقين المنعقد فيها سنة (١٣٧١هـ = ١٩٥١م).

● عضو مراسل بالْمَجْمَعَيْن: مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة (١٣٧٠هـ = ١٩٥٠م)؛ وبالمجمع العلمي العربي بدمشق سنة (١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م).

● شارك في الموسوعة الفقهية الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت بتحرير بعض المواد العلمية، والأبحاث الفقهية.

● كان أولُ مَنْ قُلِّد «جائزة الدولة التقديرية»: أعْلَى وِسام ثقافي في تونس سنة (١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م) ثم جائزة «رئيس الجمهورية» في الإسلاميات سنة (١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م).

● له العديد من المؤلفات والمقالات في العلوم الإسلامية، وأدب اللغة العربية، بعضها مطبوع وبعضها مخطوط، منها: التحرير والتنوير من التفسير. مقاصد الشريعة الإسلامية. كشف المُغَطَّى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ. التوضيح والتصحيح في أصول الفقه. قضايا شرعية وأحكام فقهية وآراء اجتهادية. أمَالٍ على مختصر خليل. أصول الإنشاء والخطابة. موجز البلاغة. شرح معلقة امرىء القيس. شرح المقدمة الأدبية، وغيرها.

● حلاّه زميله الإمام الشيخ محمد الخضر حسين بقوله: «وللأستاذ فصاحة منطق وبراعة بيان، ويُضيف إلى غزارة العلم وقوة النظر صفاء الذوق وسعة الاطلاع في آداب اللغة». وقال عنه تلميذه الشيخ محمد البشير الإبراهيمي: «الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الطاهر بن عاشور علم من الأعلام الذين يَعُدهم التاريخ الحاضر من ذخائره».

● تُوفي فضيلة الإمام الشيخ محمد الطاهر بن

عاشور إلى رحمة الله يوم الأحد (١٣) رجب (١٣٩٣هـ) الموافق لـ(١٢) أغسطس (١٩٧٣م)، فرحمه الله وغفر له.

## مصادر هذه الترجمة:


- دائرة المعارف التونسية/ الكراس الأول. ط: تونس ١٩٩٠م.

- تراجم المؤلفين التونسيين: محمد محفوظ/ ط: بيروت ١٩٨٤م.

- شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور: بلقاسم الغالي/ ط: دار ابن حزم، بيروت ١٩٩٦م.

- من أوراق ومذكرات الإمام محمد الخضر حسين: علي الرضا الحسيني/ ط: دمشق ١٩٩٤م.

- مجلة جوهر الإسلام (التونسية)/ عدد أكتوبر ١٩٧٣م.

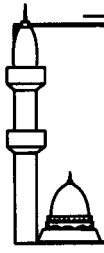

# المقدّمة الأولى
# في التفسير والتأويل وكون التفسير عِلْماً

«**التفسير**»: مصدر فَسَّر بتشديد السين الذي هو مضاعَف فَسَر بالتخفيف، والفَسْر: الإبانة والكشفُ لمدلول كلام أوْ لفْظ بكلام آخر هو أوْضحُ لمعنَى المفسَّر عند السامع؛ ويشهدُ لهذا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾.

فأمّا إذا كان فَعَّل المُضَاعَف للتعدية فإنّ إفادتَه التكثير مُخْتلَفٌ فيها، والتحقيق: أنَّ المتكلِّم قد يَعْدِل عن تعدية الفعل بالهمزة إلى تعديته بالتضعيف لقصد الدلالة على التكثير، لأن المضاعَف قد عُرف بتلك الدلالة في حالة كونه فعْلاً لازماً، فقد قارنَتْه تلك الدلالة عند استعماله للتعدية مقارنة تَبَعيّة.

«**والتفسيرُ**» في الاصطلاح: هو اسم للْعِلم الباحث

عن بيان معاني ألفاظ القرآن، وما يُسْتَفادُ منها باختصار أو توسع.

«**وموضوع التفسير**»: [هو] ألفاظ القرآن من حيث البحثُ عن معانيه، وما يُستَنْبط منه، وبهذه الحيثيّة خالَفَ عِلْمَ القراءات، لأنّ تَمَايُزَ العلُوم ـ كما يقولون ـ بتمايُز الموضوعات وحيثيات الموضوعات.

و«**التفسيرُ**» كان أولَ ما اشتغل به علماءُ الإسلام قبل الاشتغال بتدوين بقية العلوم، وفيه كَثُرت مناظَراتُهم؛ وكان يحصُل من مزاولته والدَّرْبة فيه لصاحِبه مَلكَةٌ يُدْرِكُ بها أساليب القرآنِ ودقائِقَ نظْمِه؛ فكان بذلك مفيداً عُلُوماً كُلِّيّةً لها مزيدُ اختصاص بالقرْآن المجيد، فَمِنْ أجْلِ ذلك سُمّيَ عِلْماً.

ويَظْهَر أنَّ هذا العلْمَ إنْ أُخِذَ مِنْ حيثُ إنَّهُ بيانٌ وتفْسِيرٌ لِمُراد الله من كلاَمِه كان معدوداً من أصولِ العلوم الشرعية.

و«**التفسير**» أوَّلُ العلوم الإسلامية ظُهوراً: إذْ قد ظَهَر الخوضُ فيه في عَصْر النبيّ ﷺ، إذ كان بعض أصحابه [رضي الله عنهم] قد سأل عن بَعْض معاني القرآن، كما سأله عمر رضي الله عنه عن الكلالة[1]؛ ثم

---

(١) [الميت الذي لا والد له ولا ولد].

اشتهر فيه بَعْدُ من الصحابة: عليّ وابن عباس، وهما أكثر الصحابة قوْلاً في التفسير، وزيد بن ثابت، وأُبَيّ بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عَمْرو بن العاص رضي الله عنهم.

وكَثُرَ الخوْضُ فيه، حين دخل في الإسلام مَن لم يكن عربيَّ السجيّة، فَلَزِم التصدِّي لبيان معاني القرآن لَهُم، وشاعَ عن التابعين، وأشْهَرُهم في ذلك مجاهد، وابنُ جُبير.

وهو أيْضاً [أي: علْمُ **التفسير**] أشرفُ العلوم الإسلامية، ورأْسَها على التحقيق.

وأمّا تصنيفه فأوّل من صنّف فيه: عبدالملك بن جُرَيج المكّي (٨٠هـ ـ ١٤٩هـ) صنّف كتابَه في تفسير آيات كثيرة، وجَمَع فيه آثاراً وغيرَها، وأكثر روايته عَنْ أصْحابِ ابْنِ عَبَّاس، مِثْلَ عطاءٍ ومجاهد.

وأصحُّها: روايةُ علي بن أبي طلحة، وهي التي اعتمدها البخاري في كتاب التفسير من صحيحه فيما يُصَدِّرُ به مِن تفسير المفردات على طريقة التعليق.

وهنالك روايات تُسْنَد لعلي [بن أبي طالب] رضي الله عنه، أكثرُها من الموضوعات إلاّ ما رُوِيَ بسند صحيح، مثل ما في صحيح البخاري ونحوه، لأنّ

لِعَليّ أفهاماً في القرآن كما وَرَدَ في صحيح البخاري عن أبي جُحَيْفة [رضي الله عنه] قال: قلتُ لعَليّ: هل عِنْدكم شيء من الوحي ليس في كتاب الله؟ فقال: «لا، والذي فَلَق الحبّة، وبرأ النَّسمَة، ما أعلَمُه إلاّ فَهْماً يُعْطِيه الله رجلاً في القرآن».

ثم تَلاَحق العلماءُ في تفسير القرآن، وسلك كلُّ فريق مَسْلكاً يأوي إليه، وذَوقاً يعتمد عليه.

فمِنْهم مَن سلك نَقْلَ ما يُؤْثَرُ عن السلف، وأوّل مَن صنّف في هذا المعنى: مالك بن أنس، وكذلك الداودي تلميذ السيوطي في طبقات المفسّرين، وذكره [القاضي] عياض في [ترتيب] المدارك [وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك] إجْمالاً، وأشْهَر أهْل هذه الطريقة فيما هو بأيدي الناس: محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ = ٩٢٢م).

ومِنْهم مَن سَلكَ مَسْلك النظر كأبِي إسحاق الزجّاج، وأبي عَليّ الفارسي، وشغف كثير بنقل القَصَص عن الإسرائيليات، فكَثُرتْ في كُتُبهم الموضوعات إلى أن جاء في عصْرٍ واحد عَالِمان جليلان، أحَدُهما بالمشرق: وهو العلاَّمة أبو القاسم محمود الزمخشريُّ صاحب الكشّاف (ت٥٣٨هـ = ١١٤٤م)، والآخر بالمغرب: وهو الشيخ عبدالحق بن

عطية [الأندلسي] فألّف تفسيرَه المُسَمَّى بـ«المحرَّر الوجيز» [في تفسير الكتاب العزيز]، كِلاَهُما يَغُوصُ على معاني الآيات، ويأتي بشواهِدِها من كلام العرب، ويَذْكُرُ كلامَ المفسّرين؛ إلاّ أنَّ مَنْحَى البلاغة والعربية بـ [الإمام] الزمخشري أخصّ، ومَنْحَى الشريعة على [الإمام] ابن عطية أغلب، وكِلاَهُما عَضادَتَا الباب، ومَرْجِعُ مَن بَعْدَهُما مِنْ أُولي الألباب.

وقَدْ جَرَتْ عادة المفسّرين بالخوض في بيان معنى التأويل: [فـ] مِنَ العلماء من جَعَلَهُما مُتساوِيَيْن، ومنهم مَن جعل التفسير لِلْمَعْنَى الظاهر، والتأويل للمتشابه، ومنهم من قالَ: **التأويلُ**: [هو] صَرْف اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر محتمَل الدليل، فإذا فسر قوْلَه تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ بإخراج الطير من البيضة، فهو التفسير؛ أو بإخراج المُسْلِم من الكافر فهو التأويل.

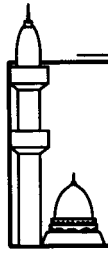

# المقدّمة الثانية
# في استمداد علم التفسير

يُرَادُ بـ«**استمداد العلْم**»: توقّفُه على معلوماتٍ سابقٍ وجُودُها عَلَى وُجُود ذلك العِلْم عنْد مُدَوِّنيه، لِتكونَ عوناً لَهُمْ على إتْقَان تدوين ذلك العلم.

وليْس كلُّ ما يُذْكَرُ في العِلْم معدوداً مِنْ مدَده، بل مدَدُهُ ما يُتَوَقَّفُ عليه تقَوُّمُه.

فاسْتِمْدَادُ عِلْم التفسير للمفَسِّر العربي والمولّد من المجموع الملتئم مَن علم العربية، وعلْم الآثار، ومِن أخبار العرب، وأصول الفقه، قيل: وعلْم الكلام، وعلْم القراءَات.

١ ـ **أمَّا العَرَبيةُ**: فالْمُرادُ منها معرفةُ مقاصد العَرَب مِن كلامهم، وأدَبِ لُغتهم، سواءٌ حَصَلَتْ تلك المعرفةُ بالسجية والسليقة، كالمعرفة الحاصلة للعرب الذين نزل القُرْآنُ بين ظهرانَيْهم، أمْ حصلتْ بالتلقي والتعلم،

كالمعرفة الحاصلة للمولّدين الذين شافَهُوا بقية العرب ومَارَسُوهم، والمُوَلّدين الذين دَرَسُوا علوم اللّسان ودوّنوها.

إنَّ القرآن كلامٌ عربيٌّ، فكانت «قواعد العربية» طريقاً لِفَهْم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوءُ الْفَهم لمَن ليْس بعربي بالسليقة، ونَعْني بـ«قواعد العربية»: مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والمعاني، والبيان.

ولِعْلمي «البيان والمعاني» مزيد اختصاص بعِلْم التفسير، لأنّهما وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القُرآنية، وما تشتَمِلُ عليه الآيات من تفاصيل المعاني وإظْهار وجْه الإعجاز، ولذلك كان هذان العلْمان يُسَمَّيان في القديم: **«علمَ دلائل الإعْجاز»**.

**٢ ـ وأمّا الآثار**: فالمَعْنِيُّ بها ما نُقِل عن النبيّ ﷺ مِن بيان المراد من بعض القرآنِ في مواضع الإشْكال والإجْمال، وذلك شيءٌ قليل. قال ابن عطيّة عن عائشة [رضي الله عنها]: «ما كان رسولُ الله ﷺ يُفَسِّر من القرآن إلاَّ آياتٍ معدوداتٍ عَلَّمَه إياهنّ جبريل». قال ـ [أي: ابن عطية] ـ: معناه في مغيَّبات القرآن، وتفسير مُجْمله مما لا سبيل إليه بتوقيف.

قلتُ[1]: أو كان تفسيراً لا توقيفَ فيه، وما نُقِل عن الصحابة الذين شاهدوا نزولَ الوَحْي مِن بيانِ سبب النزول، وناسخ ومنسوخ، وتَفسيرِ مُبْهَم، وتوضيح واقعة مِن كل ما طَريقُهم فيه الروايةُ عنْ الرسول ﷺ دون الرأي.

قالَ ابن عبّاس [رضي الله عنهما]: مكثتُ سِنين أُرِيدُ أنْ أسْأل عُمَر [بن الخطاب رضي الله عنه] عن المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول الله ﷺ ما يمْنَعُنِي إلاّ مَهَابَتُه، ثم سألتُه فقال: «هُمَا حفصةُ وعائشة».

وتَشْمَلُ «الآثارُ» إجْمَاعُ الأُمّة علَى تفسير مَعْنى، إذْ لا يكونُ إلا على مستَنَدٍ كإجْمَاعِهِمْ عَلَى أنَّ المُرادَ من «الأُخت» في آية الكلالة الأولى هِيَ الأُخْت لِلأُم؛ وأنَّ المرادَ من «**الصلاةِ**» في سورة الجمعة هي صلاة الجمعة، وكذلك المعلومات بالضرورة كلها كَكَوْن «الصلاة» مراداً منها الهيئةُ المخصوصة دون الدعاء، و«**الزكاة**»: المال المخصوص المدفوع.

٣ ـ **وأمّا أَخْبَارُ العرب**: فهْيَ من جملة أدَبهم، وإنّما خصّصْتُها بالذكر تنبيهاً لِمَنْ يَتَوهّم أنَّ الاشتغال بهَا

---

(١) [أي: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور].

من اللغو فهي يُستعان بها على فهْم ما أوْجزه القرآن في سوْقها لأنّ القرآن إنّما يذكر القصص والأخبار، للموعظة والاعتبار، لا لأن يتحادث بها الناس في الأسمار، فبمعرفة الأخبار يُعْرَف ما أشارَتْ له الآيات من دقائق المعاني.

٤ ـ **وأمّا أصول الفقه**: فلم يكُونوا يعدّونه من مادة التفسير، ولكنّهم يذكرون أحكام الأوامر والنواهي والعموم وهي من أصول الفقه، فتحَصَّل أنَّ بعضَه يكونُ مادة للتفسير، وذلك من جهتين: **إحدَاهُما**: أنَّ علْمَ الأصول قد أُودعتْ فيها مسائل كثيرة هي من طُرُق استعمال كلام العرب، وفَهْم موارِد اللغة؛ **الجهة الثانية**: أنَّ علْمَ الأصول يضبط قواعد الاستنباط، ويُفصِحُ عنها فهو آلة للمفسّر في استنباط المعاني الشرعية من آياتها.

ولم نَعُدَّ الفقه من مادة علْم التفسير كما فعل [الإمام] السيوطي، لعدم توقف فَهْم القرآن على مسائل الفقه، فإنّ علْم الفقْه متأخر عن التفسير وفرْع عنه، وإنما يحتاجُ المفسِّرُ إلى مسائل الفقه عند قصد التوسع في تفسيره، للتوسع في طرُق الاستنباط وتفصيل المعاني تشريعاً وآداباً وعلوماً.

٥ ـ [**وأمَّا عِلْمُ الكلام**]: فقد عَدَّ عبدالحكيم

والآلوسي ـ أخْذاً مِن كلام السكاكي ـ عِلْمَ الكلام في جملة مَا يتوقّفُ علَيْهِ عِلْم التفسير. قال عبدالحكيم: «لِتوقّف علْم التفسير على إثباتِ كوْنِهِ تعالى مُتكلّماً، وذلك يحتاج إلى علْم الكلام»؛ وقال الآلُوسي: «لتوقّف فَهْم ما يجوز على الله، ويستحيل على الكلام»، يعني من آيات التشابه في الصفات مثل: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾، وكلاهُما اشتباه، لأنّ كون القرآن كلامُ الله قد تقرّر عند سلف الأمّة قبل علْم الكلام، ولا أثَرَ له في التفسير، وأمّا معرفة ما يجوز وما يستحيل فكذلك، ولا يحتاج لعلْم الكلام إلاّ في التوسع في إقامة الأدلّة على استحالة بعض المعاني.

٦ ـ **وأمّا القراءات**: فلا يُحتاجُ إليها إلاّ في حين الاستدلال بالقراءة على تفسير غيرها، وإنما يكون في معنى الترجيح لأحد المعاني القائمة من الآية أو الاستظهار على المعنى؛ فذِكْر القراءة كذكْر الشاهد من كلام العَرب... وبذلك يظهر أنَّ القراءة لا تُعَدُّ تفسيراً من حيث هي طريق في أداء ألفاظ القرآن، بل من حيْثُ إنّها شاهد لغوي فرَجَعَتْ إلى علم اللغة.

(**تنبيه**): اعلَم أنّه لا يُعَدُّ من استمداد علْم التفسير، الآثار الْمَروية عن النبيّ ﷺ في تفسير آيات،

ولا ما يُرْوَى عن الصحابة في ذلك، لأنّ ذلك من التفسير لا مِن مَدَدِه، ولا يُعَدُّ أيضاً من استمداد التفسير ما في بعض آي القرآن من مَعنى يفسّر بعضاً آخر منها، لأنّ ذلك من قبيل حمْل بعض الكلام على بعض.

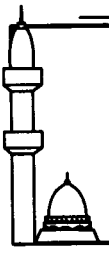

# المقدّمة الثالثة
# في صحة التفسير بغير المأثور ومعنى التفسير بالرأي ونحوه

اتّسعتْ التفاسير، وتفنّنتْ مستنبطات معاني القرآن بما رُزِقَه الذين أُوتُوا العِلْم من فَهْم كتاب الله [عزَّ وجلَّ]؛ وهلْ يتحقق قولُ علمائنا: «إنَّ القرآن لا تنقضي عجائبه»، إلاَّ بازْدياد المعاني باتساع التفسير؟ ولولا ذلك لكان تفسيرُ القُرْآن مُختصَراً في ورقات قليلة؛ ثم لو كان التفسير مقصوراً على بيان معاني مفردات القرآن من جهة العربية لكان التفسير نزْراً، ونحن نشاهِدُ كثْرَة أقْوال السلف من الصحابة [رضي الله عنهم]، فَمَن يَلِيهِمْ في تفسير آيات القرآن، وما أكثر ذلك الاستنباط برأيهم وعِلْمِهم.

قال [الإمَامَان] الغزالي والقُرْطُبيُّ: لا يَصِحّ أن يكون كلُ ما قاله الصحابة في التفسير مسمُوعاً من النبيّ ﷺ لوَجْهَين: **(أحدُهُما)**: أنَّ النبيّ ﷺ لم يثبُت

عنه من التفسير إلاَّ تفسيرُ آيات قليلة، وقد قالت عائشة [رضي الله عنها]: «ما كان رسول الله [ﷺ] يُفسِّر من كتاب الله إلاَّ آيات مَعْدودَاتٍ علَّمَه جبريل إيّاهُنّ».

**(الثاني)**: أنهم اختلفوا في التفسير على وجوهٍ مختلفةٍ لا يُمْكن الجمْع بينهما.

وهل استنباط الأحكام التشريعية من القرآن في خلال القرون الثلاثة الأُولى من قرون الإسلام إلاَّ من قبيلِ التفسير لآياتِ القرآن بما لَمْ يَسْبِقْ تفسيرُها به قبل ذلك.

قال [الإمام] فخر الدين [الرازي]: إنَّ المتقدّمين إذا ذكروا وجْهاً في تفسير الآية فذلك لا يَمْنَع المتأخرين من استخراج وجه آخر في تفسيرها، وإلاَّ لصارتْ الدقائق التي يستنبطها المتأخرون في التفسير مَرْدُودَة.

وقال [الإمام] سفيان بن عُيَيْنة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، هي تَسْليةٌ للمظلوم وتهديدٌ للظالم، فقيلَ له: مَنْ قالَ هذا؟ فغضِبَ وقال: إنّما قاله مَن عَلِمَه ـ [أي] ـ: يريدُ نفسه.

وقال [الإمام] أبو بكر بن العربي في [كتابه]: العواصِم [من القواصم]: إنه أمْلَى على سورة نوح خمسمائة مسألة، وعلى قصة موسى ثمانمائة مسألة.

[أمَّا] الآثار المروية في التحذير من تفسير القرآن، فمَرْجعها إلى أحد خمسة وجوه:

**أوّلها**: أنَّ المُرَادَ بالرأي هو القول عن مجرّد خاطر دون استنادٍ إلى نظر في أدلة العربية ومقاصد الشريعة وتصاريفها، وما لا بُدّ منه من معرفة الناسخ والمنسوخ، وسبب النزول؛ فهذا لا محالة إن أصابَ فقد أخطأ في تصوّره بِلاَ عِلْم. أمّا ما رُوِيَ عن [أبي بكر] الصدِّيق رضي الله عنه في تفسير آية ـ [إذْ قال: «أيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي، وأَيُّ سماءٍ تُظِلُّني إذا قلْتُ في القرآن برأيي] ـ فذلك من الورع خشية الوقوع في الخطأ في كل ما لَمْ يقم له فيه دليل، أو في مواضع لم تدْع الحاجة إلى التفسير فيها، أَلَمْ تَرَ أنّه سئل عن «الكلالة» في آية النساء، فقال: «أقُول فيها برأي، فإن كان صواباً فمِن الله، وإن كان خطأ فمِنّي ومن الشيطان».

**ثانيها**: أن لا يتدبَّر القرآن حقّ تدبّره، فيفَسِّرُه بما يَخْطُر لَهُ من بادىء الرأي دُون إحاطة بجوانب الآية ومواد التفسير مقتصراً على بعض الأدلة دون بعض، كأن يعتمد على ما يَبْدُو مِن وجه في العربية فقط، أو بِمَا يبْدُو من ظاهر اللغة دون استعمال العرب.

**ثالثها**: أن يكون له ميل إلى نزعةٍ أو مذْهب أو نِحْلَةٍ فيتأوّل القرْآن على وفق رأيه ويصرِفُه عن المراد.

**رابعها**: أن يُفَسِّرَ القرْآن برأْي مستَنِدٍ إلى ما يَقْتَضِيه اللفظ، ثم يزْعُمُ أنَّ ذلك هو المراد دون غيْره لِمَا في ذلك من التضييق على المتأوّلين.

**خامِسها**: أن يكون القصد من التحذير أخْذُ الحيطة في التدبر والتأويل، ونبذ التسرع إلى ذلك، وهذا مقامٌ تَفَاوَتَ العلماءُ فيه، واشتدّ الغلو في الورع ببعضهم حتى كان لا يذكر تفسير شيْءٍ غير عازيه إلى غيره.

والحقّ أنَّ الله ما كلفنا في غير أصول الاعتقاد بأكثر من حصول الظن المستند إلى الأدلة، والأدلة متنوعة على حسب أنواع المستنَد فيه، وأدلّة فهْم الكلام معروفة وقد بيّناها.

أمّا الذين جَمَدُوا على القول: بأنَّ تفسيرَ القرآن يجِبُ أن لا يَعْدُو ما هو مأثور، فَهُمْ رَمَوْا هذه الكلمة على عواهِنها، ولم يضْبِطُوا مرادَهم من المأثور عمّن يؤثر، فإنْ أرادُوا به ما رُوِيَ عن النبيّ ﷺ من تفسير بعض آيات إن كان مَرْوِياً بسندٍ مقبولٍ من صحيحٍ أو حسن، فإذا الْتَزَمُوا هذا الظنّ بهم فقد ضَيَّقُوا سعة معاني القرآن، وينابيع ما يستنبط من علومه، وناقضوا أنْفُسهم فيما دوَّنُوهُ من التفاسير، وغلّطوا سلفهم فيما تأوّلوه، وقد سأل عمر بن الخطاب [رضي الله عنه] أَهْلَ العلم عن معاني آيات كثيرة، ولم يشترط علَيْهم أنْ يَرْوُوا له

ما بَلَغهم في تفسيرها عن النبيّ ﷺ؛ وإن أرادوا بالمأثور ما رُوِيَ عن النبيّ وعن الصحابة خاصة وهو ما يظهر من صنيع السيوطي في تفسيره: الدُّرُّ المنثور، لم يتّسع ذلك المضيق إلا قليلاً، ولم يُغْنِ عن أهْلِ التفسير فتيلاً، لأن أكثر الصحابة لا يُؤْثَرُ عنهم في التفسير إلاّ شيءٌ قليل؛ أما التابعون فقد قالوا أقوالاً في معاني القرآن لم يُسندُوها ولا ادَّعَوْا أنها محذوفة الأسانيد، وقد اختلفَتْ أقوالُهم في معاني آيات كثيرة، وهي ثابتة في تفسير [الإمام] الطبري ونظرائه، وقد التزم الطبري في تفسيره أن يقتصر على ما هو مروي عن الصحابة والتابعين، لكنه لا يلبث في كل آية أن يتخطّى ذلك إلى اختياره منها، وترجيح بعضها على بعض، وذلك طريق ليس بنهج، فللّه دَرّ الذين لم يحبسُوا أنْفُسَهم في تفسير القرآن على ما هو مأثور مثل [الإمامَيْن]: الفَرّاء وأبي عبيدةَ من الأوّلين، والزَجَّاج والرُّمَّاني مِمَّنْ بَعْدَهم، ثم الذين سلكُوا طريقَهم مثل: الزمَخْشري وابن عطية.

وَلْنُنَبِّه [الآن] إلى حال طائفة الْتَزَمتْ تفسيرَ القرآن بما يُوافِقُ هَواهَا وصَرَفُوا أَلْفاظ القُرْآن عن ظواهِرِهَا بما سمَّوْهُ الباطن، وزَعَمُوا أنَّ القرآن إنّما نزل متضمّناً لكناياتٍ ورموزٍ عن أغراضٍ، كطائفةٍ من غلاة الشيعة عُرِفُوا عند أهل العلم بالباطنية، وهم يُعْرَفون عند

المؤرخين بالإسماعيلية، نسبَةً إلى جعفر بن إسماعيل الصادق؛ فمذهبهم مبني على قواعد الحكمة الإشراقية، ومذهب التناسخ والحلولية، وطقوس الديانات اليهودية والنصرانية وبعض طرائق الفلسفة ودين زرادشت، ولهم في التفسير تكلفات ثقيلة، ومن تفسير الباطنية تفسير القاشاني، وكثيرٌ من أقوالهم مبثوث في رسائل إخوان الصفا.

وكَأَهْل الإشارات من الصوفية في بعض آيات القرآن، مِنْ معانٍ لا تجري على ألفاظ القرآن ظاهراً ولَكِنْ بتأويل ونحوه، [لكنّهم] ما كانوا يَدَّعُون أنَّ كلامَهُم في ذلك تفسير للقرآن، لذا سمَّوْها إشاراتٍ ولم يُسَمُّوها معاني، فبذلك فارَقَ قَوْلُهم قوْلَ الباطنية؛ ولعلماء الحقّ فيها رأْيان: فالغزالي يرَاها مقبولة؛ وابن العربي في كتابه: (العواصم) يرَى إبطال هذه الإشارات كلّها، حتّى أنّه بعد أنْ ذكرَ نِحلة الباطنية وذكر رسائل إخوان الصفا أطْلَق القوْل في إبطال أن يكون للقرآن باطن غير ظاهره، وحتّى أنّه بعد ما نوّه بالثناء على الغزالي في تصدّيه للردّ على الباطنية والفلاسفة قال: «وقد كان أبو حامد بَدراً في ظلمة الليالي، وعِقْداً في لَبّة المعالي، حتّى أَوْغل في التصوف، وأكثر مَعَهُمُ التصرّف، فخرج عن الحقيقة، وحاد في أكثر أقواله عن الطريقة» اهـ.

وعندي أنَّ هذه الإشارات لا تعْدُو واحداً من ثلاثة أنحاء:

**الأوّل**: ما كان يجري فيه معنى الآية مجْرَى التمثيل لحالٍ شبيه بذلك المعنى.

**الثاني**: ما كان مِنْ نحو التفاؤل، فقد يكون للكلمة معنى يسبق مِن صورتها إلى السمع هو غيْر معناها المراد.

**الثالث**: عِبَرٌ ومواعِظُ، وشأن أهل النفوس اليَقْظَى أن ينتفعوا من كل شيء، ويأخذوا الحكمة حيْث وَجَدُوها.

وكل إشارة خرجَتْ عن حدّ هذه الثلاثة الأحوال إلى ما عداها فهي تقترب إلى قول الباطنية.

وليس من الإشارة ما يُعرَف في الأصول بدلالة الإشارة، وفحْوَى الخطاب، وَفَهْم الاستغراق من لام التعريف في المقام الخطابي، ودلالَة التضمّن والالتزام، كما أخذ العلماء من تنبيهات القرآن استدْلالاً لمشروعية أشياء، كاستدلالهم على مشروعية الوَكالة من قوله تعالى: ﴿فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ﴾؛ ومَشروعية الضّمَان من قوْله [تعالى]: ﴿وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾؛ ومشروعية القياس من قوله [تعالى]: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ

﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾، ولا بما هو بالمَعْنَى المجازي، ولا ما هو من تنزيل الحال منزلة المقال، لأنّ جميع هذا مما قامَتْ فيه الدلالة العرفية مقام الوضعية، واتحدت في إدراكه أفهام اللغة العربية.

فيجب على العاقل أن يَعْرف قَدْرَه، وأن لا يتعدّى طَوْرَه، وقد دلّتْ شواهد الحال على ضَعْف كفاية البعض لهذا العمل العلمي الجليل - [أي: تفسير القرآن] - وإنَّ سكوت العلماء على ذلك زيادة في الورطة، وإفحاش لأهل هذه الغلطة، فَحقٌّ على أساطين العلم تقويمُ اعْوِجاجه، وتمييزُ حُلوه مِن أُجَاجه.

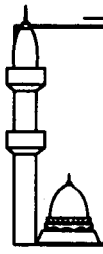

## المقدّمة الرابعة

## فِيمَا يحقّ أن يكون غرض المفسّر [ومعرفة المقاصد التي نزل القرآن لِبَيَانِها]

أنْزَلَ الله تعالى القرآن [الكريم] كتاباً لصلاح أمْر الناس كافّة رحمةً لهم لتبْليغهم مرادَ الله مِنْهم، قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾، فكان المَقْصَد الأعْلى منه صلاح الأحوال الفردية، والجماعية، والعُمْرانية.

فـ (**الصَّلاَح الْفرْدي**): يعتمد تهذيب النفس وتَزْكِيتها، ورأس الأمْر فيه صلاح الاعتقاد، لأنّ الاعتقاد مصدر الآداب والتفكير، ثم صلاح السريرة الخاصة، وهي العباداتُ الظاهرةُ: كالصلاة؛ والباطنَةُ: كالتخلّقِ بتَرْكِ الحسد والحقد والكِبْر.

**وأمّا** (**الصلاحُ الجمَاعي**): فيَحْصُل أوّلاً من

الصلاح الفَرْدي، إذ الأفراد أجزاءُ المُجْتمع، ولا يَحْصل الكلُّ إلا بصلاَح أجْزائه، ومِنْ شيْءٍ زائدٍ على ذلك وهو ضبْطُ تصرُّفِ الناس بَعْضِهم مع بعْض على وجْه يعْصِمُهُمْ من مزاحمة الشهوات ومُوَاثبَةِ الْقُوَى النفسانية، وهذا هو عِلْمُ المعاملات، ويُعَبَّرُ عَنْه عند الحكماء: بالسياسة العمرانية.

**وأمّا (الصَّلاَح العُمْراني)**: فَهُوَ أوْسَعُ من ذلك، إذْ هُو حفظ نظام العالَم الإسلامي وضبْطُ تصرُّفِ الجماعات والأقاليم بعْضِهم مع بَعْض على وجْهٍ يحْفَظُ مصالح الجميع، ويُسَمَّى هذا بِعِلْم العُمْران وعلْم الاجْتماع.

فَمُرَادُ الله مِنْ كتابِه هو بيانُ تصاريف ما يرْجع إلى حفظ مقاصد الدين، وقد أوْدَع [تعالى] ذلك في ألفاظ القُرْآن التي خاطبَنَا بها خطاباً بيّناً، وتعبّدنا بمعرفة مرادِه والاطلاع عليه، فقال [عزَّ وجلَّ]: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾.

وقد اختار الله تعالى أن يكون اللسانُ الْعَرَبيُّ مَظْهَراً لِوَحْيه، ومُسْتَوْدَعاً لِمُرَادِه، وأن يكون العرب هم المتلقّين أوَّلاً لشَرْعه وإبْلاَغ مُرَادِه لِحِكْمَةٍ عَلِمَها، منها: كوْنُ لِسَانِهِمْ أفْصَحُ الألْسُن وأسْهَلُهَا انتشاراً، وأكثرُها

تحمّلاً مع إيجاز لفظه، ولِتكُون الأُمَّةُ المُتَلَقِيَّةُ للتشريع، والناشرة له أمّة قدْ سَلِمَتْ من أفن الرأي عند المجادلة، ولم تَقْعُد بها عن النهوض أغْلاَلُ التّكالب على الرفاهية، ولا عنْ تَلَقِّي الكمال الحقيقي.

وكان كثير من القرآن مقصوداً به خطابُهم خاصة، وإصلاَحُ أحْوالهم، قال تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾، وقال: ﴿أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿١٥٦﴾ أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾.

أمّا المقاصدُ الأصلية التي جاءَ الْقُرْآن لِتِبْيَانها فهي ثمانية أمور:

**الأوّل**: إصْلاحُ الاعتقاد، وتعليم العقد الصحيح، وهذا أعْظَم سبب لإصلاح الخلق، قال تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾.

**الثاني**: تهذيبُ الأخلاق، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾، وفسّرتْ عائشة رضي الله تعالى عنها لمّا سُئلتْ عن خُلُقه ﷺ، فقالت: «كان خلقُه القرآن». وفي الحديث الذي رواه مالك في الموطإ بلاغاً أنَّ

رسول الله ﷺ قال: «**بُعثتُ لأتمّم مكارم حُسن الأخلاق**».

**الثالث**: التشريع، وهو الأحكام خاصة وعامّة، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾، ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾.

ولقدْ جَمَع القرآن جميع الأحكام جَمْعاً كُلّياً في الغالب، وَجُزْئياً في الْمُهمّ، فقوْله [تعالى]: ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾، وقولُه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ المراد بهما: إكمالُ الكليات الّتي منها الأمْر بالاستنْباط والقياس.

**الرابع**: سياسة الأمّة، وهو باب عظيم في القرآن، والقصْدُ منه: صلاحُ الأُمّة وحفْظُ نظامِها، كالإرْشاد إلى تكوين الجامعة بقوله [عزَّ وجلَّ]: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾.

**الخامس**: القصص وأخْبَارُ الأُمَم السالفة للتأسّي بصالح أحْوالهم [كما] قال [تعالى]: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾، وللتحذير من مساوئهم [كما] قال [تعالى]: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾.

**السادس**: التعليمُ بما يُناسبُ حالة عصر المُخاطَبين، وما يؤَهِّلُهُمْ إلى تلقّي الشريعة ونشرها، وذلك عِلْم الشرَائع وعِلْم الأخبار؛ وقدْ زاد القرآن على ذلك تعليم حكمة ميزان العقول وصحة الاستدلال في أفانين مجادلاته للضالين، وفي دعوته إلى النظر، ثم نوَّه بشأن الحكمة فقال: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾، وذلك شيْءٌ لَمْ يَطْرُقْ أسماعَ العرب مِنْ قبل، إنّما قُصارَى عُلُومِهِمْ أمور تجريبية، وكان حُكماؤُهم أفْراداً اختَصوا بفرط ذكاء تُضَمُّ إليه تجربة وَهْم العرفاء، فجاءَ القرْآن بقوله: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾، ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ﴾، وقوله: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾﴾ فنبّه إلى مزية الكتابة.

**السابع**: المواعظ والإنذار، والتحذير والتبشير، وهذا يجمع جميع آيات الوعد والوعيد، وكذلك المحاجَّة والمجادَلَةُ للمعاندين، وهذا باب الترغيب والترهيب.

**الثامن**: الإعجاز بالقرْآن ليكون آية دالة على صدْق الرسول، إذ التصديق يتوقف على دلالة المعجزة بعد التحدّي، والقرآن جُمِعَ كونُه معجزة بلفظه، ومتحدًّى

لأجله بمعناه، والتحدّي وقع فيه: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾.

فغرَض المفسّر بيانُ ما يصل إليه أو ما يقصده من مراد الله تعالى في كتابه بأتمّ بيان يحتمله المعنى ولا يأباه اللفظ من كل ما يوضّح المرادَ من مقاصد القرْآن، أو ما يتوقف عليه فهْمُه أكمَل فهم، أو يخدم المقصد تفصيلاً وتفريعاً، مع إقامة الحجّة على ذلك إن كان به خفاء، أو لتوقّع مكابرة من معاند أو جاهل، فلا جَرَم كان رائد المفسّر في ذلك أن يعرف على الإجمال مقاصد القرآن مما جاء لأجله، ويعرف اصطلاحه في إطلاق الألفاظ، وللتنزيل اصطلاح وعادات.

فطرائق المفسّرين للقرآن ثلاث، إمّا الاقتصار على الظاهر من المَعْنى الأصْلي للتركيب مَعَ بَيَانِه وإيضَاحِه، وهذا هو الأصل؛ وإمّا استنباط معانٍ من وراء الظاهر تقتضيها دلالةُ اللفظ أو المقام، ولا يُجَافيها الاستعمال ولا مقصد القرآن، وتلك هي مستتبعات التراكيب، وهي من خصائص اللغة العربية المبحوث فيها في علْم البلاغة، وإما أن يجلب المسائل ويبسطها لمناسبة بينها وبين المعنى، أو لأنّ زيادة فهم المعنى متوقفة علَيْها، أو للتوفيق بين المعنى القرْآني وبين بعض العلوم، ممّا

له تعلّق بمقصد من مقاصد التشريع لزيادة تنبيه إليه، أو لردّ مطاعِن مَنْ يزْعُمُ أنه يُنافيه.

ففي الطريقة الثانية فرّع العلماء وفصّلُوا في الأحكام، وخصّوها بالتآليف الواسعة، وكذلك تفاريع الأخلاق والآداب التي أكثر منها حجة الإسلام الغزالي في كتابه: (الإحْياء)، فلا يُلام المفسِّر إذا أتَى بشيْءٍ من تفاريع العلوم مما له خدْمة للمقاصد القرآنية، وله مزيد تعلّق بالأمور الإسلامية، [كـ]أنْ يُفسِّر ما حكاه الله تعالى في قصة موسى مع الخَضِر [عليهما السلام] بكثير من آداب المعلّم والمتعلّم؛ وقد قال ابن العربي: إنه أمْلَى عليْها ثمانمائة مسألة؛ وكذلك تقريرُ مسائل من علْم التشريع لزيادة بيان قوْله تعالى في خَلْق الإنسان: ﴿مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾ الآيات، فإنه راجع إلى المقصد وهو مزيد تقرير عظمة القدْرة الإلٰهية.

وفي الطريقة الثالثة يُجْلبُ مسائل علمية مِن علوم لها مناسبة بمقصد الآية: إمّا على أنَّ بعضها يومىء إليهِ معنى الآية ولو بتلويح مّا، كما يفسّر أحد قوْلَه تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، فيذكر تقسيم علوم الحكمة ومنافعها مُدْخِلاً ذلك تحت قولِهِ تعالى: ﴿خَيْرًا كَثِيرًا﴾.

فالحِكْمَة وإن كانت علْماً اصْطلاحياً وليْس هو تمامَ المعْنَى للآية إلاَّ أنَّ معنى الآية الأصْلي لا يفوت، وتفاريعُ الحكمة تُعِينُ عليه؛ وكذلك أن نأخذ من قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾، تفاصيلَ من علم الاقتصاد السياسي، وتوزيع الثروة العامة، ونعلّل بذلك مشروعية الزكاة، والمواريث، والمعاملات المركّبة من رأس مال وعمل على أنَّ ذلك تُومِئُ إليه الآية إيماءً؛ وإما على وجه التوفيق بين المعنى القرْآني وبين المسائل الصحيحة من العِلْم حيْثُ يُمْكن الجمْع، وَإمَّا على وجْه الاسترواح من الآية، كما يُؤْخَذُ من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ أنَّ فناءَ العالَم يكون بالزلازل، ومن قوله [تعالى]: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾ الآية، أنَّ نظام الجاذبية يختلّ عنْد فناء العالَم.

وشرط كوْنِ ذلك مقبولاً أن يُسلك فيه مسلك الإيجاز، فلا يُجْلَبَ إلاَّ الخلاصةُ من ذلكَ العِلْم.

وللعلماء في سلوك هذه الطريقة الثالثة على الإجمال آراء: فأمّا جماعة منهم فيرَوْن من الحسن التوفيق بين العلوم غير الدينية وآلاتها، وبين المعاني القرآنية، ويرَوْن القرْآن مشيراً إلى كثير منها.

وهذا الإمام: الغزالي، والرازي، وأبو بكر بن

العربي، وأمثالُهم صنيعهم يقْتَضي التبسّط وتوفيق المسائل العلمية، فقد ملأوا كتُبهم من الاستدلال على المعاني القرآنية بقواعد العلوم الحكمية وغيرها، وكذلك الفقهاء في كُتُب أحكام القرآن؛ وكذلك ابنُ جِنّي والزجّاج وأبو حيّان قد أشبعُوا تفاسيرَهم من الاستدلال على القواعد العربية، ولا نشكّ أنَّ الكلام الصادر عن علاّم الغيوب تعالى وتقدّس لا تُبْنَى معانيه على فهْم طائفة واحدة، ولكن معانيه تُطابق الحقائق، وكل ما كان من الحقيقة في علم من العلوم، وكانت الآية لها اعتلاقٌ بذلك، فالحقيقة العلمية مرادة بمقدار ما بلغت إليه أفهام البشر وبمقدار ما ستبلغ إليه.

وأنا أقول: إنَّ علاقة العلوم بالقرآن على أربع مراتب:

**الأولى**: علوم تضمّنها القرآن، كأخبار الأنبياء والأمم، وتهذيب الأخلاق، والفقه، والتشريع، والاعتقاد، والأصول، والعربية، والبلاغة.

**الثانية**: علوم تزيد المفسّر عِلْماً كالحكمة، والهيئة، وخواص المخلوقات.

**الثالثة**: علوم أشار إليها أو جاءت مؤيّدَةً له،

كعِلْم طبقات الأرض، والطب، والمنطق.

**الرابعة**: علوم لا علاقة لها به، إمّا لِبُطْلاَنِها كالزجْر، والعيافة، والميثولوجيا، وإمّا لأنها لا تُعِينُ على خدمته كعِلْم العَروض، والقوافي.

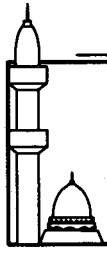

# المقدّمة الخامسة
# في أسباب نزول [القرآن]

وهي حوادث يُرْوَى أنَّ آياتٍ من القُرآن نزلتْ لأجْلها، لبيان حُكْمها أو لحكايتها أوْ إنكارها، أو نحْو ذلك.

وقد أُوْلِعَ كثير من المفسرين بتطلّب أسباب نزول آي القرْآن في ذلك وأكثروا، حتى كاد بعضُهم أن يُوهِمَ الناس أنَّ كل آية مِنَ القرآن نزلَتْ على سبب، وحتَّى رفعُوا الثقة بما ذَكَرُوا.

بيْد أنّا نجدُ في بعض آي القُرْآن إشارةً إلى الأسباب التي دعَتْ إلى نزولها، فكان أمْرُ أسباب نُزُول القرآن دائراً بيْنَ القصد والإسراف، وكان في غض النظر عنه وإرسال حبْله على غاربه خطر عظيم في فهم القرآن، فذلك الذي دعاني إلى الخوْضِ فيه.

وَأنا عَاذِرٌ المتقدِّمِين الذين ألَّفُوا في أسباب النزول

فاستكثروا منها، [فكان] كل مَن يتصدّى لتأليف كتاب في موضوع غيْر مُشْبَع تمتلكه محبة التوسع فيه، فلا يَنْفك يَسْتزيدُ مِنْ ملتقطاته لِيُذْكِيَ قبَسَه، ويُمِدَّ نَفَسه، فيُرْضِي بما يجد رضَى الصبّ بالْوَعْد، ويقول: زِدْنِي مِنْ حديثِك يَا سعْدُ.

ولكنّي لا أعْذِر أساطين المفسّرين الذين تلقّفوا الروايات الضعيفة فأثبتوها في كتبهم، ولم ينبّهوا على مراتبها قوةً وضعفاً، حتّى أوهموا كثيراً من الناس أنَّ القرآن لا تنزل آياته إلاَّ لأجل حوادث تدعو إليها، وبئس هذا الوهم.

نَعَمْ إنَّ العلماء توجّسوا منها فقالوا: إنَّ سبب النزول لا يُخَصِّص، وقد أراحنا أئمّة الأصول حين قالُوا: «العبْرَةُ بعموم اللفظ لا بُخصوص السبب»، ولكنَّ أسْبَاباً كثيرةً رامَ رُواتُها تعْيينَ مراد مِن تخصيص عام أو تقييد أو إلجاء إلى مَحْمل، فتلك هي التي قد تقف عُرْضة أمام معاني التفسير قبْل التنبيه على ضَعْفِها أو تأويلها.

قال [الإمام] الواحدي في أول كتابه في أسباب النزول: «لا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلاَّ بالرواية والسماع ممّن شاهَدُوا التنزيل».

وقد تصفحتُ أسباب النزول التي صَحَّتْ أسانيدها فوجدتُها خمسة أقسام:

**الأوّل**: هو المقصود من الآية يتوقف فَهْم المراد منها على علْمه، فلا بد من البحث عنه للمفسّر.

**الثاني**: هو حوادث تسببتْ عليها تشريعات أحكام.

**الثالث**: هو حوادث تكثر أمثالها تختص بشخص واحد فنزَلَتْ الآية لإعْلانَها وبَيَان أحكامها، وزجْر مَن يرتكبها؛ وهذا القسْمُ قدْ أكْثر مِنْ ذِكْره أهْلُ القصص وبعضُ المفسّرين ولا فائدة من ذكره.

**الرابع**: هو حوادث حدثت، وفي القرآن آيات تناسبُ معانيَها سابقةٌ أو لاحقة، فيقع في عبارات بعض السلف ما يُوهِمُ أنَّ تلك الحوادث هي المقصودُ من تلك الآيات، مع أنَّ المُرَادَ أنّها مما يَدْخُل في معْنى الآية، ويدلُّ لهذا النوع وجودُ اختلافٍ كثير بين الصحابة في كثير من أسباب النزول.

قال [الإمام] السيوطي في [كتابه]: الإتقان [نقلاً] عن [الإمام] الزركشي: «قدْ عُرِفَ من عادة الصحابة والتابعين أنَّ أحدَهم إذا قال: نزلَتْ هذه الآية في كذا، فإنّه يريد بذلك أنّها تتضمّن هذا الحكم، لا أنَّ هذا كان

السبب في نزولها». وعن [الإمام أحمد] بن تَيمية: «تنازع العلماء في قوْل الصحابي: «نزلَتْ هذه الآية في كذا»، هل يَجْري مَجْرَى المُسْنَد أو يجري مجْرَى التفسير؟ فالبخاري يُدْخِلُه في الْمُسْنَد، وأكْثَرُ أهْل المسانيد لا يُدْخِلُونه فيه، بخلاف ما إذا ذكَر سبباً نزلتْ عقِبَه، فإنّهم كُلُّهم يُدْخِلُونَهُ في المُسْنَد».

**الخامس**: قِسْمٌ يُبَيِّنُ مُجْمَلاَتٍ، ويَدْفَعُ مُتَشابهات مثل قوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، فإذا ظنَّ أحد أنَّ (مَن) للشرط أشْكَل عليه كيف يكون الجوْر في الحُكْم كفْراً، ثم إذا عَلِمَ أنَّ سبب النزول هم النصارى علم أنَّ (مَن) موصولة، وعلم أنَّ الذين تركُوا الحُكم بالإنجيل لا يتعجّب منهم أن يكفُروا بمحمد؛ وكذلك حديث عبدالله بن مسعود [رضي الله عنه] قال: «لمّا نَزَل قوْلُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ شَقّ ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ وقالوا: أيُّنَا لم يَلْبِسُوا إيمَانَهم بِظُلْم [إذْ] (ظنُّوا أنَّ الظلْم هو المعصية)»، فَقالَ رسول الله ﷺ: «**إنَّهُ ليس بذلك، ألاَ تَسْمع لقول لُقْمَان لابنه**: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾».

هَذَا، وَإنَّ القُرْآن كتابٌ جاء لِهَدْي أُمّةٍ والتشريع لها، والحِكْمَةُ في ذلك أن يكونَ وعْيُ الأمّة لدينها

سهلاً عليها، ولِيُمْكِنَ تواتُر الدين، ولِيَكُونَ لعلماء الأمّة مزية الاستنباط، وإلاّ فإنَّ الله قادر [على] أن يجعل الْقُرْآن أضعاف هذا المنزَّل وأن يُطيلَ عُمُر النبيّ ﷺ للتشريع أكثر مما أطال عُمُرَ إبراهيم وموسى [عليهما السلام]، ولذلك قال تعالى: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾.

وثمّة فائدة أُخْرَى عظيمة لأسباب النزول، وهي: أنَّ في نزول الْقُرْآن عند حدوث حوادثَ دلالَةً على إعْجَازه من ناحية الارتجال، وهي إحْدَى طريقَتَيْن لبُلغاء العرب في أقوالهم، فنُزُوله على حوادث يَقْطع دعْوَى من ادَّعُوَا أنّه أساطير الأوّلين.

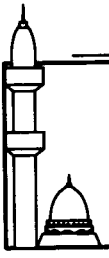

# المقدّمة السادسة
# في القراءات

إنَّ علْم القراءات عِلْمٌ جليلٌ مستقل، قد خُصَّ بالتدوين والتأليف، وقد أشْبَع فيه أصحابُه وأسْهَبُوا بِمَا ليس عليه مزيد.

ولوْلا عنايَةُ كثيرٍ من المفسّرين بذِكْر اختلاف القراءات في ألفاظ القُرْآن حتَّى في كيْفِيَّات الأداء؛ ولكنِّي رأيْتُنِي بمحلّ الاضطرار إلى أنْ أُلْقِيَ عليكم جُمَلاً في هذا الغرض، تعْرفون بها مقدار تعلق اختلاف القراءات بالتفسير، ومراتب القراءاتِ قوةً وضَعْفاً.

[وإنّي] أرَى أنَّ للقراءات حالتين: **(إحداهُما)**: لا تعلّق لها بالتفسير بحال، **و(الثانية)**: لها تعلق به من جهاتٍ متفاوتة.

**أمَّا (الحالة الأُولى)**: فهي اختلاف القرّاء في وجُوه النُطْق بالحروف والحركات، كمقادير المدّ، والإمالات،

والتخفيف، والتسهيل، والتحقيق، والجهْر، والْهمْس، والغنّة.

ومَزِيَّةُ القراءات مِنْ هذِه الجهة عائدة إلى أنّها حفظتْ على أبناء العربية مَا لَمْ يَحْفَظْه غيْرُها، بِتَلَقِّي ذلك عن قرّاء القُرْآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة، وهذا غرَضٌ مُهِمٌّ جدّاً، لكنّه لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي.

فأئمّة العربية لمّا قرؤوا الْقُرْآن في الأمصار التي وُزِّعَتْ عليها المصاحف: المدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، والشام. قيل: واليمن، والبحْرين؛ وكان في هذه الأمصار قُرّاؤها من الصحابة قبْل وُرُود مصحف عثمان [بن عفّان] إليهم، فقرأ كل فريق بعربية قوْمه في وجوه الأداء، لا في زيادة الحروف ونَقْصها، ولا في اختلاف الإعراب دون مخالفته مصحف عثمان [رضي الله تعالى عنه].

قال الأصفهاني في تفسيره: «كانتْ قراءَة أَبِي بكْر وعمر وعثمان، وزيد بن ثابت، والمهاجرين والأنصار واحدة، وهي قراءة العامّة التي قرأ بها رسول الله ﷺ على جبريل في العام الذي قُبضَ فيه؛ ويُقَال: إنَّ زيْد بن ثابت شهد العرْضة الأخيرة التي عَرَضها رسول الله ﷺ على جبريل عليه السلام» اهـ.

من أجْل ذلك اتفق علماءُ القراءات والفقهاءُ على أنَّ كل قراءة وافقَتْ وجْهاً في العربية، ووافقتْ خط المصحف ـ أي: مصحف عثمان ـ وصحّ سندُ رَاويها، فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردّها.

وهذه الشروط الثلاثة، هي شروطٌ في قبول القراءة إذا كانت غير متواترةٍ عن النبيّ ﷺ، فهي بمنزلة الحديث الصحيح؛ وَأَمَّا الْقراءَةُ الْمُتَوَاتِرَةُ فهي غنية عن هذه الشروط لأن تواتُرَها يجْعَلُهَا حجّةً في العربية، ويُغْنِيها عن الاعتضادِ بموافقة المصحف المُجْمَع عليه، وقد اصطلح المُفَسِّرون علَى أن يُطْلِقُوا عليْها قراءة النبيّ ﷺ، لأنّها غيْر منتسبة إلى أحد من أئمة الرواية في القراءات.

فالقراءاتُ مِنْ هذه الجهة لا تُفِيدُ في علم التفسير [شيئاً].

**وأمّا (الحالة الثانية)**: فهي اختلاف القُرَّاء في حروف الكلمات مثل: ﴿**مَالِكِ يوم الدين**﴾، و﴿**مَلِكَ يوْم الدين**﴾؛ و﴿**نُنشِرُها**﴾، و﴿**نُنْشزُها**﴾؛ و﴿**ظَنُّوا أنّهم قد كُذِّبوا**﴾ بتشديد الذال، أو ﴿**قد كُذِبُوا**﴾ بتخفيفه، وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل كقوله [تعالى]: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾﴾ قرأ نافع بضمّ الصاد،

وقرأ حمزة بكسر الصاد، فالأُولَى بمعنى: يَصُدُّون غيْرَهُمْ عن الإيمان، والثانية بِمَعْنى: صُدُودهم في أنفسهم، وكِلاَ المعنيين حاصل منهم، وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير، لأنّ ثبوتَ أحد اللفظين في قراءة قد يبيّن المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يُثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يُكثر المعانيَ في الآية الواحدة نحو: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ بفتح الطاء المشددة والهاء المشددة وبسكون الطاء وضمّ الهاء مخفّفة؛ ونحو: ﴿لَمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾، و﴿لَمسْتُمْ النّساء﴾، والظن أنَّ الوحي نزل بالوجهيْن وأكثر، تكثيراً للمعاني إذا جزمنا بأنّ جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبيّ ﷺ.

وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجية في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علْم المعاني، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن، ولذلك كان اختلاف القُرّاء في اللفظ الواحد من القرْآن قد يكون معه اختلاف المعنى، ولَمْ يكن حمْلُ أحدُ القراءتين على الأخْرى متعيّناً ولا مرجّحاً.

وأنا أرَى أنَّ على المفسّر أن يُبيّن اختلاف

القراءات المتواترة، لأن في اختلافها توفيراً لمعاني الآية غالباً، فيقوم تعدّد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن.

وهذا يُبَيّن لنا أنَّ اختلافَ القراءات قد ثبت عن النبيّ ﷺ، ففي صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب [رضي الله عنه] أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرَؤوا ما تيسّر منه**»[1].

وفي الحديث إشكال، وللعلماء في معناه أقوال يرجع إلى اعتبارَيْن؛ **أحدُهما**: اعتبار الحديث منسوخاً، **والآخَرُ**: اعتباره مُحْكَماً.

فأمّا الذين اعتبروا الحديث منسوخاً وهو رأيُ جماعة [من العلماء إذ] قالوا: كان ذلك رخصة في صدر الإسلام، أباح الله للعرب أن يقرؤوا القرآن بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها، ثمّ نُسخ ذلك بحمْل الناس على لغة قريش لأنّها التي بها نزل القرآن وزالَ العُذْر لكثرة الحفظ وتيسير الكتابة.

وأمّا الذين اعتبروا الحديث مُحْكَماً غير منسوخ

---

(١) [هذه قطعة من آخر الحديث، وقد جاء طويلاً، وأورده الشيخ كاملاً، فإن شئت العودة إلى تفسيره: ج١، ص٥٦].

فقد ذهبوا في تأويله مذاهب، فقال جماعة [من العلماء]: إنَّ المُرادَ من الأحرف أنواع أغراض القرآن: كالأمْر والنهي، والحلال والحرام؛ أو أنواع كلامه: كالخبر والإنشاء، والحقيقة والمجاز؛ أو أنواع دلالته: كالعموم والخصوص، والظاهر والمؤوّل؛ ولا يخْفَى أنَّ كل ذلك لا يُنَاسِب سياق الحديث على اختلاف رواياته من قصد التوسعة والرخصة.

وذهب جماعة [أخرى منهم] ابن عباس [رضي الله عنهما]: أنَّ المراد أنه أُنْزِل مُشْتَمِلاً على سبْع لغاتٍ من لغات العرب، مبثوثة في آيات القرآن لكن لا على تخيير القارىء وذهَبُوا في تعيينها إلى نحو ما ذهب إليه القائلون بالنَّسْخ.

وذهبَ جماعة: أنَّ المُرادَ من الأحرف: لَهجاتُ العرب في كيفيات النطق، كالفتْح والإمالة، والمد والقصر، والهمْز والتخفيف، على معنى أنَّ ذلك رخصة للْعرب مع المحافظة على كلمات القرآن، وهذا أحسن الأجوبة لِمَن تقدَّمنا.

ومن الناس مَن يظن المراد بالسبْع في الحديث: ما يطابق القراءات السبع التي اشتهرتْ بين أهْل فنّ القراءات، وذلك غلط، ولم يقُلْه أحَدٌ من أهل العلْم،

وأجْمع العلماء على خلافه كما قال [الإمام] أبو شامة: فإنّ انْحصار القراءات في سبع لم يدلّ عليه دليل.

وأمّا صحّة السَّنَد الذي تُرْوَى به القراءَة لتكون مقبولة فهو شرط لا محيدَ عنه، إذ قد تكون القراءةُ موافقة لرَسْم المصحف، وموافقة لوجوه العربية، لكنّها لا تكون مَرْوية بسند صحيح.

## مراتب القراءات الصحيحة، والترجيح بينها:

لمّا قرأ المسلمون بهذه القراءات من عصر الصحابة ولم يغيّر عليهم فقد صارت متواترة على التخيير، وإن كانت أسانيدها المعيّنة آحاداً، وليْس المراد ما يتوهّمه بعض القُرَّاء من أنَّ القراءاتِ كلَّها بما فيها من طرائق أصحابها ورواياتِهم متواترة، وأقواها سنداً ما كان له راويان عن الصحابة، مثل: قراءة نافع بن أبي نُعيْم؛ وأمّا اللفظ المقروءُ فغيْر محتاج إلى تلك الأسانيد، لأنه ثبت بالتواتر كما علمت آنفاً، وإنْ اختُلفتْ كيفيات النطق بحروفه فضْلاً عن كيفياتِ أدائه.

وتنتهي أسانيد القراءات العشْر إلى ثمانية من الصحابة، وهُمْ: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، وأُبَيّ بن

كعب، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبُو موسى الأشعري؛ فبعضُها ينتهي إلى جميع الثمانية، وبعضها إلى بعضهم، وتفصيل ذلك في علْم القرْآن.

وأمّا وُجُوهُ الإعرَاب في القرآن فأكثرُها متواتر إلاَّ ما ساغ فيه إعْرابان مع اتحاد المعاني، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بِنَصْب ﴿حِينَ﴾ ورفْعِه؛ ونحو: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ بِنَصْب ﴿يَقُولُ﴾ ورَفْعه.

ثُمَّ إنَّ القراءات العشر الصحيحة المتواترة، قد تتفاوت بما يشتمل عليه بعضُها من خصوصيات البلاغة أو الفصاحة، أو كثرة المعاني أو الشهرة، وهو تمايُزٌ متقارب، وقلَّ أن يكسب إحدى القراءات في تلك الآية رجحاناً؛ على أنَّ كثيراً من العلماء كان لا يرَى مانعاً من ترجيح قراءَة على غيرها، ومِن هؤلاءِ: الإمامُ محمد بن جرير الطبري، والعلاَّمة الزمخشري، وفي أكثر ما رجّح به نظر سنذكره في مواضعه.

فإنْ قُلتَ: هلْ يُفضِي ترجيح بعض القراءات على بعض إلى أن تكون الراجحة أبلغ من المرجوحة، فيُفْضِي إلى أنَّ المَرْجُوحة أضعفُ في الإعجاز؟

قلتُ: حدّ الإعجاز مطابقة الكلام لجميع مقتضَى الحال، وهو لا يقبَل التفاوت، ويجوز مع ذلك أنْ

يكون بعض الكلام المُعْجِز مشتملاً على لطائفَ وخصوصياتٍ تتعلق بوجوه الحُسْن، كالجِناس والمبالغة، أو تتعلّق بزيادة الفصاحة، أو بالتفنن مثل: ﴿أَمْ تَسْئَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾.

على أنّه يجوز أن تكون إحدى القراءات نشأَتْ عن تَرخيص النبيّ ﷺ للقارىء أن يقرأ بالمرادف تيسيراً على الناس، كما يُشعر به حديثُ تنازع عمر معَ هشام بن حكيم، فتُرْوَى تلك القراءة لِلْخلف.

وأمّا الإعجاز فلا يلزم أن يتحقق في كل آية من آي القرآن، لأنّ التحدّي إنما وقع بسورة مثل سور القُرْآن، وأقصر سورة: ثلاث آيات، فكل مقدار ينتظم مِنْ ثلاث آيات مِنَ القرآن يجب أن يكون مجموعه معجزاً.

والقراءاتُ التي يُقرَأُ بها اليوم في بلاد الإسلام من هذه القراءات العشر، هي قراءة نافع برواية قالون في بعض القطر التونسي وبعضِ القطر المصري وفي ليبيا، وبرواية ورْش في بعض القطر التونسي وبعض القطر المصري، وفي جميع القطر الجزائري، وجميع المغرب الأقصى، وما يتبعه من البلاد، والسودان.

وقراءة عاصم برواية حفصٍ عنه في جميع الشرق

من العراق والشام، وغالب البلاد المصرية، والهند وباكستان، وتركيا والأفغان.

وبلغني أنَّ قراءة أَبِي عَمْرٍو البَصْري يُقْرَأُ بها في السودان المجاور لمصر.

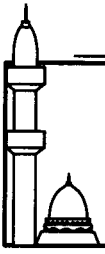

# المقدّمة السابعة
# قَصَصُ القُرآن

امتنَّ الله على رسوله [محمد] ﷺ بقوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴿٣﴾﴾ فَعَلِمْنَا مِن قوله [تعالى]: ﴿أَحْسَنُ﴾ أنَّ القَصَص القرآنية لَمْ تُسَقْ مساق الإخْمَاض[1]، لأن غرض القرْآن أسْمَى وأعْلَى مِنْ هذا، فكان جديراً بالتفضيل على كل جنْس القصص.

**والقصة**: [هي] الخبر عن حادثة غائبة عن المُخْبَر بها، فليس ما في القرآن من ذكْر الأحوال الحاضرة في زمن نزوله قصصاً، مثل ذكر وقائع المسلمين مع عدوّهم؛ وجَمْعُ القِصَّة: قِصَص، بكسْر القاف، وأمّا القَصص بفتْح القاف، فاسْمٌ للخبر المقصوص.

---

(١) [مِن أخمَض القوْم: أفاضُوا فيما يُؤنِسُهُمْ].

والقرآن [الكريم] يأخذ من كل قِصَّةٍ أشرف مواضيعِها، ويُعْرِضُ عمَّا عداهُ ليَكونَ تعرضه للقصص مُنَزَّهاً عن قصْد التفكّه بها؛ مِن أجْل ذلك كلّه لم تأتِ القصص في الْقُرْآنِ متتالية متعاقبة في سورة أوْ سُوَر كما يكون كتابَ تاريخ، بل كانت مفرّقة موزّعة علَى مقامات تناسِبُها، لأنّ مُعظمَ الفوائد الحاصِلة منها لها علاقة بذلك التوزيع، [و] هو ذِكْرٌ وموعظة لأهل الدين، فهو بالخطابة أشبه.

وللقرآن أسلوب خاص، هو الأسلوب المعبَّرُ عنه بالتذكير وبالذكر في آيات يأتي تفسيرها؛ فكان أسلوبه قاضياً لِلْوَطرَيْن، وكان أجلّ من أسلوب القصّاصين في سَوْق الْقصص لمجرّد معرفتها لأنَّ سوْقَها في مناسباتها يكسبُها صفتين: صفةَ البُرهان، وصفةَ التبْيان.

ونجد من مميزات قصص القرآن نسج نظْمها على أسلوب الإيجاز، ليكون شَبَهُهَا بالتذكير أقْوَى مِن شَبَهِها بالقصص، مثالُ ذلك قوْلُه تعالى في سورة القلم: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوٓاْ إِنَّا لَضَآلُّونَ ﴿٢٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴿٢٧﴾ قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ﴿٢٨﴾﴾، فقد حُكِيَتْ مقالَتُهُ هذه في موقع تذكيره أصحابَه بها، لأنَّ ذلك مَحَزّ حكايتها، ولم تُحْك أثناءَ قوله: ﴿إِذْ أَقْسَمُواْ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾، وقوله: ﴿فَتَنَادَوْاْ مُصْبِحِينَ ﴿٢١﴾ أَنِ ٱغْدُواْ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾.

ومنها: أنَّ القصص بُثَّتْ بأسلوبٍ بديع، إذ ساقها في مظانّ الاتعاظِ بها مع المحافظة على الغرض الأصلي الذي جاء به القرآنُ من تشريع وتفريع، فتوفّرت من ذلك عَشْر فوائد:

**الفائدة الأولى**: أنَّ قصارَى علْم أهْل الكتاب في ذلك العصر كان معرفة أخبار الأنبياء وأيّامهم، وأخبار مَنْ جاورَهم من الأمم، فكان اشتمال القرْآن على تلك القصص التي لا يعلمها إلاَّ الراسخون في العلم من أهل الكتاب تحدّياً عظيماً لأهل الكتاب، وتعجيزاً لهم بقطع حُجَّتِهم على المسلمين.

**الفائدة الثانية**: أنَّ مِن أدب الشريعة [الإسلامية] معرفة تاريخ سَلَفِها في التشريع من الأنبياء بشرائعهم، فكان اشتمال القرآن على قصص الأنبياء وأقْوامهم تكليلاً لِهَامة التشريع الإسلامي بِذِكْر تاريخ المشرّعين، قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ الآية.

وهذه فائدة من فتوحات الله لنا أيضاً.

وقد رأيتُ من أسلوب القرآن [الكريم] في هذا الغرض أنّه لا يتعرض إلاَّ إلى حال أصْحاب القصّة في رسوخ الإيمان وضَعْفه، وفيمَا لذلك مِنْ أثَر عناية إلٰهية

أوْ خِذْلان؛ وفي هذا الأسلوب لا تجد في ذِكْر أصحاب هذه القصص بيانَ أنسابهم أو بُلْدانهم، إذ العبرة فيما وراء ذلك من ضلالهم أو إيمانهم.

**الفائدة الثالثة**: ما فيها من فائدة التاريخ من معرفة ترتّب المسببات علَى أسبابها في الخير والشر، والتعمير والتخريب، لتقتدي الأمّة وتحذر، قال تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوٓاْ﴾، وما فيها من فائدة ظهور الْمُثُل العُلْيا في الفضيلة، وزكاء النفوس أوْ ضدّ ذلك.

**الفائدة الرابعة**: ما فيهَا من موعظة المشركين بما لحق الأمم التي عاندَتْ رُسُلَها، وعصتْ أوامِر ربّها حتى يَرْعَوُوا عن غلوائهم، ويتّعِظُوا بمصارع نظرائهم وآبائهم، وكيف يُورث الأرْض أولياءَه وعبادَه الصالحين، قال تعالى: ﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

**الفائدة الخامسة**: أنَّ في حكاية القصص سلوك أسلوب التوصيف والمحاورة، وذلك أسلوبٌ لم يكن مَعْهُوداً للعرب، فكانَ مجيئُه في القرآن ابتكار أسلوب جديد في البلاغة العربية شديد التأثير في نفوس أهل اللسان، وهو من إعجاز الْقُرْآن.

**الفائدة السادسة**: أنَّ العربَ بتوغّل الأمية والجهل فيهِمْ أصبحوا لا تهْتَذي عقولُهم إلاَّ بما يقع تحت

الحسّ، أو ما ينتزع منه ففقدوا فائدة الاتعاظ بأحوال الأمم الماضية، فكان في ذكْر قصص الأمم توسيع لعِلْم المسلمين بإحاطتهم بوجود الأمم ومعظم أحوالها.

**الفائدة السابعة**: تعويدُ المسلمين علَى معرفة سعة العالم وعظمة الأمم، والاعتراف لها بمزاياها حتّى تُدْفَع عنْهم وَصْمَةُ الغرور.

**الفائدة الثامنة**: أن يُنْشِىءَ في المسلمين همّةَ السعْي إلى سيادة العالَم كما سادَه أمم مَنْ قبلهم ليَخْرُجُوا من الخمول الذي كان عليه العرب.

**الفائدة التاسعة**: معرفة أنَّ قوة الله تعالى فوق كل قوة، وأنَّ الله ينصر من ينصره، وأنّهم إن أخذوا بوسيلتي البقاء: من الاستعداد والاعتماد، سَلِمُوا من تسلط غيرهم عليهم، وذِكْر العواقب الصالحة لأهل الخير.

**الفائدة العاشرة**: أنه يحصل منها بالتبع فوائد في تاريخ التشريع والحضارة، وذلك يفتّق أذهان المسلمين للإلْمام بفوائد المدَنيّة.

وقدْ يُقَالُ: ما فائدة تكْرار «القصة» في سُوَر كثيرة؟ [والجواب: أنَّ] فوائد القصص تجتلبها المناسبات، فتُذْكَر القصة كالبرهان على الغرض المسوقة

هي معه، فلا يُعَدّ ذِكْرُها مع غرضها تكريراً لها، لأنّ سبْقَ ذِكْرِهَا إنّما كان في مناسبات أخْرَى.

[على] أنَّ تلك القصص تختلف حكايةُ القصّة الواحدة منها بأساليب مختلفة، ويُذكر في بعض حكاية القصة الواحدة ما لَمْ يُذْكَرْ في بعضها الآخر، [وذلك] لتجنب التطويل في الحكاية الواحدة فيقتصر على موضع العبرة منها في موضع، ويُذكر آخر في موضع آخر، فيحصل من متفرق مواضعها في القرْآن كمالُ القصة أو كمال المقصود منها.

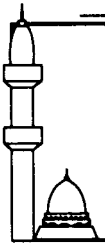

# المقدّمة الثامنة
# في اسم القرآن، وآياته، وسُوَره، وترتيبها، وأسمائها

هذا غَرَضٌ له اتصال متين بالتفسير، لأنّ ما يتحقّق فيه يُنْتَفَع به في مواضع كثيرة من فواتح السُّور، ومناسبة بعضها لبعض فَيُغْنِي المفسّرَ عن إعادته.

والقُرْآن [الكريم] هو الكلام الذي أوْحاه الله تعالى كلاماً عربياً إلى محمد ﷺ بواسطة جبريل، على أن يُبَلّغَه الرسول إلى الأمّة باللفظ الذي أُوحيَ به إليه، للعمل به، ولقراءة ما تيسّر لهم أن يقرؤوه منه في صلواتهم، وجعل قراءتَه عبادة.

وجعله كذلك آية على صدْق الرسول [ﷺ] في دعواه الرسالة عن الله إلى الخلْق كافة، بأنْ تحَدَّى مُنْكِريه والمتردّدين فيهِ من العرب، وهم المُخَاطَبون به الأوّلون بأنّهم لا يستطيعون معارضَتَه، ودعاهُمْ إليها فلم يفعلوا.

وهو جملة المكتوب في المصاحف: المشتمل على مائة وأربعَ عشْرة سورة، أُولاها الفاتحة، وأخْراها سورةُ الناس.

وقد صار هذا الاسم عَلَماً على هذا الوحْي، وهو على وزْن فُعْلاَن، وهي زِنَةٌ ورَدتْ في أسْماء المصادر مثل: غُفْران، وورَدَتْ زيادة النون في أسماء أعْلام مثل: عثمان وحسّان؛ واسم «قرآن» صالح للاعتبارَيْن لأنّه مشتق من القِراءة، لأنه أول ما بُدىء به الرسول من الوحي: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾﴾، وقال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾، فهمزة قُرْآن أصلية، ووَزْنُه فُعْلان، ولذلك اتفق أكثر القرّاء على قراءة لفظ: «قرآن» مهموزاً حيثما وقع في التنزيل، ولم يخالِفْهُم إلاّ [الإمام] ابنُ كثير بتخفيف المهموز.

فاسم القرآن لم يُسبق أن أُطْلِق على غيره قَبْله، وهو أشهر أسمائه، وأكثرها وُرُوداً في آياته.

وله أسماءٌ أخْرى هي في الأصْل أوصاف أو أجناس أنهاها [الإمام السيوطي في كتابه]: (الإتقان): إلى نَيِّف وعشْرين؛ والذي اشتهر إطلاقُه عليه ـ [أي: القرآن] ـ منها ستّة: التنزيل، قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ

ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾. والكتابُ، قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٥٠﴾﴾. والفُرقان، قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾. والذِّكر، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾. والوحي، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾. وأما كلام الله فقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾.

واعْلَمْ أنَّ أبا بَكْرٍ [الصِّدّيق] رضي الله عنه لمّا أمَرَ بجمْع القُرْآن وكتابته كتبوه على الورق، فقال للصحابة: الْتمِسُوا اسْماً، فقال بَعْضُهم: سَمُّوهُ إنْجيلاً، فكرِهوا ذلك من أجل النصارَى؛ وقال بعضهم: سَمُّوه السِّفْر، فكرِهُوه مِن أجْل أنَّ اليهود يُسَمُّون التوراة: السِّفْر، فقال عبدالله بن مسعودٍ: رأيتُ بالحَبَشة كتاباً يَدْعُونه المُصْحَف، فسَمُّوه: مُصْحَفاً. (يعني: أنّه رأى كتاباً غير الإنجيل).

## آياتُ الْقُرْآن:

**الآيةُ**: هي مِقْدَارٌ منَ الْقُرْآنِ مُرَكَّبٌ ولو «تَقْدِيراً»، أو «إلحاقاً»، فقَوْلي: وَلَوْ «تقديراً» لإدخال قوله تعالى: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾﴾ إذ التقدير: «هُما

مُدْهامّتان»؛ ونحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١﴾ إذ التَّقْدِيرُ: «أُقْسِمُ بالْفَجْر»؛ وقولي: أو «إلْحاقاً» لإدخال بعض فواتح السُّور من الحروف المُقَطّعة، فقد عُدَّ أكْثَرُها في المصاحف آيات ما عدا: الٓمٓ، والٓمٓرٰ، وطسٓ، وذلك أَمْرٌ توقيفي وسُنَّةٌ مُتَّبعة.

وَإنّما سُمِّيَتْ «آيَة» لأنّها دليل على أنها مُوحَى بها من عند الله إلى النبيّ ﷺ لأنّها تشتمل على ما هو من الحدّ الأعْلَى في بلاغة نظم الكلام، ولأنّها لوقوعها مع غيرها من الآيات جُعلتْ دليلاً على أنَّ القُرْآن مُنزّلٌ من عند الله، وليْس من تأليف البشر.

وتحْديدُ مقادير الآيات مَرْويٌّ عن النبيّ ﷺ، وقدْ تَخْتَلِفُ الرواية في بعض الآيات؛ وكان أصحاب النبيّ ﷺ على عِلْم بتحْدِيد الآيات: ففي الحديث الصحيح: «**أنَّ فاتحة الكتاب السَّبْعُ الْمَثَانِي**» أي السبع الآيات، وفي الحديث [أيضاً]: «**مَنْ قرأ العشر الخواتم من آخِر آل عمران**».

والذي استخْلَصْتُه: أنَّ الفواصِلَ هي الكلمات التي تتماثل في أواخر حروفها أو تتقارب، وتُكَرَّرُ في السورة تكَرُّراً يُؤذِنُ بأنَّ تَمَاثُلَها أوْ تَقَارُبها مقصود من النظْم في آيات كثيرة، وأكثرُها جار على أسلوب الأسجاع.

واعْلَمْ أنَّ هذه الفواصِلَ من جُمْلة المقصود من الإعجاز لأنها ترجع إلى محسِّنات الكلام؛ وفي [كتاب] الإتقان عن [الإمام] أبي عمْرو [الدَّانِي] قال بعضهم: الوقف على رؤوس الآي سُنّة، وفيه عن [الحافظ] البيهقي في [كتابه]: (شُعَب الإيمان): الأفضل الوقفُ على رؤوس الآيات وإنْ تعلّقتْ بما بعدها اتّباعاً لِهَدْي رسول الله ﷺ وسُنَّتِه: ففي سُنَن أبي داود عن أمّ سَلَمَة [رضي الله عنها] أنَّ النبيّ ﷺ كان إذا قرأ قَطَّع قراءَتَه آيةً آيةً، يقولُ: «﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾»، ثُمَّ يَقِفُ، «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾» ثم يقف، «﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾» ثمَّ يَقِفُ.

وآياتُ القرآن متفاوتة في مقادير كَلِمَاتها، فبعضُها أطْوَلُ من بعض، وتفاوت الآيات في الطول تابع لِمَا يقْتضيه مقام البلاغة من مواقع كلمات الفواصل على حسْب ما قبلها من الكلام.

وأطولُ آيةٍ [هي] قولُه تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ في سورة الفتح؛ وقولُه: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ إلى قوله: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ في سورة البقرة.

ودُونَهُما قولُه تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ في سورة النساء.

وأقْصر آية في عدد الكلمات قولُه تعالى: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾﴾ في سورة الرحمٰن، وفي عدد الحروف المقطّعة قولُه [تعالى]: ﴿طه ﴿١﴾﴾.

وأمّا عدد آياتِ الْقرآن، فقد قالَ أبو عمْرٍو الداني في كتاب: (العدد): «أجْمَعُوا على أنَّ عدد آيات الْقُرْآن يبلُغ ستّة آلافِ آية، واختلفوا فيما زادَ على ذلك، فمنهم من قال: «ومائتان وست وثلاثون» [آية][1]، وقيل: «ومائتان وأربع عشرة» [آية][2].

وقد كان عدد آي السور معروفاً في زمن النبيّ ﷺ، لِمَا روى محمد بن السائب عن ابن عباس [رضي الله عنهما] أنه لمّا نزلتْ آخِرُ آية وهي قولُه تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ الآية، قال جبريل [عليه السلام] للنبيّ ﷺ: «ضَعْهَا في رأس ثمانين ومائتين من سورة البقرة».

---

(١) [على طريقة الكوفيين، وهو المعتمد والمعمول به].

(٢) [وهو عدد آيات القرآن عند المدنيين].

واستمرّ العمل بَعَدٌ الآي في عصر الصحابة [رضوان الله عليهم أجمعين].

## تَرْتيبُ الآي:

**أمّا ترتيب الآي**: بَعْضِها عَقِبَ بَعْض فهو بتوقيفٍ من النبيّ ﷺ حسب نزول الوحي، ومن الْمَعْلُوم أنَّ القُرْآن نزل مُنَجَّماً آياتٍ، فربَّما نزَلتْ عدَّةُ آياتٍ متتابعة أو سورة كاملة، فلَمْ تخْتلف قراءة النبيّ ﷺ في ترتيب آي السُّوَر على نحو ما هو في الْمُصْحف الذي بأيْدِي المسلمين اليوم، وهو ما استقرّتْ عليه رواية الحُفّاظ من الصحابة عن العَرضات الأخيرة التي كان يَقْرَأُ بها النبيُّ ﷺ في أواخر سِنِي حياتِه الشريفة، وحَسْبُك أنَّ زيد بن ثابت [رضي الله عنه] حينَ كتَبَ الْمُصْحَفَ لأبي بكْرٍ لم يخالف في ترتيب آي الْقرآن، [لأنّ] ذلك بتوقيف إلٰهي. قال ابن وهب: سمعتُ مالكاً يقول: إنما أُلِّف القرآن على ما كانوا يَسْمعونه من رسول الله ﷺ.

واتساق الحروف، واتساق الآيات، واتساق السُّور، كله [مَرْويٌّ] عن رسول الله ﷺ؛ قال [الإمام] بدر الدين الزَّرْكَشي: «قال بعض مشايخنا الْمُحَقِّقين: الَّذِي ينبغي في كل آية أن يبحث أوَّل شيْءٍ عن كوْنها

مُكَمِّلَةً لِمَا قَبْلَها أو مستقلّة، ثم المستقلّة ما وجْه مناسبتها لِمَا قبلها، ففي ذلك عِلْمٌ جَمّ».

على أنّه قد لا يكون في موقع الآية من التي قَبْلَها ظهورُ مناسبة فلا يُوجب ذلك حيرة المفسّر؛ لأنّه قد يكون سببُ وضْعها في موضعها أنّها قد نزلَتْ على سبب، وكان حدوث سبب نزولها في مدة نزول السورة التي وُضِعَتْ فيها فَقُرِنَتْ تلك الآية عَقِب آخِر آية انتهَى إليها النزول؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ بين تشريعات أحكام كثيرة في شؤون الأزواج والأمّهات.

[والخلاَصَة: أنَّ] آيات القرآن [جاءَتْ] مُسْتَقلاً بعضها عن بعض، لأنّ كلّ آية منه ترجع إلى غرض الإصْلاح والاستدلال عليه، وتكميله وتخليصه من تسرّب الضلالات إليه، فلم يلزم أن تكون آياته متسلسلة، فإنّ كل جملة تشتمل على حكمة وإرشاد أو تقويم مُعْوَجّ.

## وُقُوفُ الْقُرْآن:

**الوقف**: هو قطْع الصوت عن الكلمة حصة يتنفّس في مثلها المتنفّس عادة؛ وقد يكون الوقف عند انتهاء

جملة من جُمل الْقُرآن أصْلاً لمعنى الكلام؛ وقد يختلف المعنَى باختلاف الوقف؛ وعلى جميع التقادير لا تجد في الْقُرْآن مكاناً يجب الوقف فيه، ولا يَحْرُمُ الوقف فيه، كما قال [الإمام] ابن الجزري في أُرْجُوزته؛ والوقْف ينقَسِمُ إلى أكيد حسن ودُونَه، وكل ذلك تقسيم بحسب المعنى.

ولمّا كَثُر الداخلون في الإسلام من دَهْمَاءِ العرب، ومِن عُموم بقية الأمم توجّه اعتناءُ أهْل الْقُرْآن إلى ضبط وُقوفه تيسيراً لفَهْمه على قارئيه، فظهر الاعتناء بالوقوف، ورُوعِي فيها ما يُرَاعَى في تفسير الآيات، فكان ضبْط الوقوف مقدّمة لِمَا يُفَادُ من المعاني عند واضع الوقف.

وأشهر مَن تصدّى لضبط الوقوف [الإمام] أبو محمد الأنباري، وأبو جعفر النحّاس؛ واشتهر بالمغرب من المتأخّرين [الشيخ] محمد بن أبي جمعة الهَبْطي المتوفَّى سنة (٩٣٠هـ = ١٥٢٣م).

## سُوَر الْقُرْآن:

**السورة**: قطعة من القرآن مُعَيَّنة بمبدإٍ ونهايةٍ لا يتغيّران؛ وتشتمل على ثلاث آيات فأكثر في غرض تامّ ترتكز عليه معاني آيات تلك السورة، ناشيء عن أسباب

النزول، أو عن مقتضيات ما تشتمل عليه من المعاني المتناسبة.

وتسمية القطعة المعينة من عدة آيات الْقرْآن: «**سورة**» من مصطلحات القرآن، فقد جاء في القرآن تسمية سورة النور بِاسْم «**سورة**» في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ أي: هذه سورة، وقد زادته السُّنَّةُ بياناً.

ووَجْه تسمية الجزء المعيّن من الْقُرْآن «**سورة**»، قيل: مأخوذ من السُّور بِضَمِّ السين وتسكين الواو، وهو الجدار المحيط بالمدينة أو بمحلّة قوْم، زادُوها هاءَ تأنيث في آخره، مراعاة لمعنى القطعة من الكلام.

وجَمْع سورة: سُوَر بتحريك الواو كَغُرَف؛ وتسوير القرآن من السُّنَّة في زمن النبيّ ﷺ، فقد كان القرآن يومئذٍ مُقَسَّماً إلى مائة وأربع عَشْرَة سورة بأسمائها؛ ولم يُحْفظ عن جمهور الصحابة حين جَمَعُوا القرآن أنّهم تردّدوا ولا اختلفوا في عدد سُوَره، وأنها مائة وأرْبعَ عشْرَة سورة.

وكانت السُّوَر معلومة المقادير منذ زمن النبيّ ﷺ محفوظة عنه في قراءة الصلاة وفي عَرْض الْقُرْآن، فترتيب الآيات في السُّوَر هو بتوقيفٍ من النبيّ ﷺ،

وأمّا ترتيب السُّوَر بَعْضِها إثْرَ بَعْض، فقال [الإمام] أبو بكر الباقلاّني: يُحْتَمَل أنَّ النبيّ ﷺ هو الذي أمَرَ بترتيبها كذلك، ويُحْتَمَل أن يكون ذلك من اجتهاد الصحابة؛ وقال [الإمام أبو عَمْرٍو] الداني: كان جبريل يُوقف رسول الله ﷺ على موضع الآية، وعلى موضع السورة.

[والصحابة] جَعَلُوا علامة الفصل بين السُّوَر كتابة البسملة، ولذلك لم يكتبوها بين سورة الأنفال وسورة براءة، لأنهم لم يجزموا بأن براءة سورة مستقلّة، ولكنّه كان الراجح عندهم، فلم يُقْدِمُوا على الجَزْم بالفصل بينهما تحرّياً، على أنَّ الجمهور ـ [من العلماء] ـ جزموا بأنَّ كثيراً من السُّور كان مرتباً في زمن النبيّ ﷺ.

ثم اعْلَم أنَّ ظاهر حديث عائشة رضي الله عنها في صحيح البخاري في باب تأليف الْقُرآن: أنّها لا تَرَى القراءة على ترتيب المصحف أمراً لازماً؛ فقد سألها رجل من العراق أن تُريَه مصحفها لِيُؤَلّف عليه مصحفَه فقالت: «وما يضرّك أيّة آيَةٍ قرأت قبلُ، إنّما نزل أوّلُ ما نزل منه سورةٌ فيها ذِكْر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام».

قال [الإمام علي] بن بطّال [الْقُرْطبيّ]: «لا نَعْلم أحداً قال بوجوب القراءة على ترتيب السُّور في

المصحف، بل يجوز أن تقرأ الكهف قبل البقرة، وأمّا ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن مُنكَّساً، فالمراد منه أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها.

وأما ترتيب نزول السُّور المكيّة، ونزول السُّور المدنية فَفِيهِ ثَلاَثُ رِوَايَات: **إحداها**: رواية مجاهد [بن جَبْر]، **والثانية**: رواية عطاء، **والثالثة**: رواية جابر بن زيْد [وكلها] عن ابن عباس [رضي الله عنهما]، وهو المُعْتمد، وهي التي جرينا عليها في تفسيرنا هذا.

وأمّا أسماءُ السُّوَر فقد جُعلتْ لها مِن عهد نُزولِ الوَحْي، والمقصودُ مِن تسميتها تيسير المراجعة والمذاكرة، وقد دلّ حديث ابن عباس أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقول إذا نزلت الآية: «**ضَعُوها في السورة التي يُذْكَرُ فيها كذا**»، فسورة البقرة مثلاً كانت تُلَقَّب بالسورة التي تُذكَرُ فيها البَقَرة؛ وقد ثبت في صحيح البخاري قوْل عائشة رضي الله عنها: «لمّا نزلتْ الآيات من آخر البقرة...» الحديث؛ ولهذا ترجم البخاري في كتاب فضائل القرآن بقوله: «باب مَن لَمْ يرَ بأْساً أن يقول سورة البقرة، وسورة كذا وسورة كذا»، وأخرج فيه أحاديث تدلّ على أنهم قالوا: سورة البقرة، سورة الفتح، سورة النّساء، سورة الْفُرْقان، سورة براءة، وبعضها مِن لفظ النبيّ ﷺ.

والظاهر أنَّ الصحابة سَمُّوا بما حفظوه عن النبيّ ﷺ، أو أخذوا لها أشهر الأسماء التي كان الناس يَعْرِفُونها بها.

واعْلَمْ أنَّ أسماء السُّوَر إمّا أن تكون بأوصافها مثل: الفاتحة وسورةَ الحمد؛ وإمّا أن تكون بالإضافة لشيْء اختُصَّتْ بذِكْره: نحو سورة لقمان وسورة يوسف؛ وإمّا بالإضافة لما كان ذِكْرُه فيها أوْفَى: نحو سورة هود وسورة إبراهيم؛ وإمّا بالإضافة لكلمات تقع في السورة: نحو سورة براءة وسورة فاطر؛ وقد سمُّوا مجموعَ السُّور المفتتحة بكلمة : حمَ: «آل حمَ».

وكُتبَتْ أسماء السُّور في المصاحف باطراد في عصر التابعين ولَمْ يُنْكَرْ عليهم ذلك؛ قال [الإمام محمد بن عمر] المازري في: (شرح البرهان) عن القاضي أبي بكْرٍ الباقلاّني: إنَّ أسماء السُّور لما كُتبت المصاحف، كُتبت بخط آخر لتتميّز عن القرآن، وإنَّ البسملة كانت مكتوبة في أوائل السُّور بخط لا يتميّز عن الخط الذي كُتبَ به القرآن.

**وفائدة التسمية**: أن تكون بما يميّز السورة عن غيرها.

وقد جَمع من الصحابة القرآن كُلّه في حياة

رسول الله ﷺ: زيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو زيد، وأُبَيُّ بن كعب، وأبو الدرداء، وعبدالله بن عُمر، وعبادة بن الصامت، وأبو أيوب، وسعد بن عبيد، ومُجَمِّعُ بن جارية، وأبو موسى الأشعري؛ وحفظ كثير من الصحابة أكثر القرآن على تفاوت بينهم.

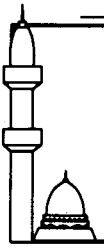

## المقدّمة التاسعة
## في أنَّ المعاني التي تتحمّلها جُمَل القرآن، تُعتَبر مرادة بها

كان القرآن [الكريم] وحْياً من العلاّم سبحانه، وقد أراد أن يجعله آية على صدق رسوله، وتحدّى بُلغاءَ العرب بمعارضة أقصر سورة منه؛ وقد نَسِج نظمه نسْجاً بالغاً مُنْتَهى ما تسمح به اللغة العربية من الدقائق واللطائف لفْظاً ومَعْنى؛ وجاء على أسلوب أبدع مما كانوا يعمدون وأعجب، فأعجز بلغاء المعاندين عن معارضته، ولم يسَعْهُمْ إلاَّ الإذعان، سواء في ذلك مَن آمَن منهم مثل: لبيد بن ربيعة وكعب بن زهير والنابغة الجُعْدِي، ومَن استمرّ على كُفْره عناداً مثل: الوليد بن المغيرة.

[والقرآن] لكونه كتاب تشريع، وتأديب وتعليم كان حقيقاً بأن يُودَعَ فيه من المعاني والمقاصد أكثر ما تحتمله الألفاظ في أقلّ ما يمكن من الْمِقْدار، بحسب

ما تَسْمَح به اللغة الوارد هو بها، والتي هي أسمح اللغات بهذه الاعتبارات، ليحصل تمام المقصود من الإرشاد الذي جاء لأجْله في جميع نواحي الهُدَى، والْقُرْآن ينبغي أن يودع من المعاني كل ما يحتاج السامعون إلى علمه، وكل ما له حظ في البلاغة سواء كانت متساوية أم متفاوتة؛ فإذا تساوَى المعنيان [مثلاً] فالأمْر أظهر، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ أي: ما تيقنوا قتله، ولكنْ توهّموه، أو ما أيقن النصارَى الذين اختلفوا في قتل عيسى عِلْمَ ذلك يقيناً بل فهمُوه خطأً؛ ومثل قوله: ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾ ففي كلٍّ من كلمة: ﴿ذِكْرِ﴾ و﴿رَبِّهِۦ﴾ مَعْنَيان؛ وقد تكْثُر المعاني بإنزال لفظ الآية على وجْهين أو أكثر تكثيراً للمعاني مع إيجاز اللفظ، وهذا من وجوه الإعجاز.

ويدلّ لتأصيلنا هذا ما وقع إلينا من تفسيرات مروية عن النبيّ ﷺ لآيات، فنَرَى مِنها ما نُوقِنُ بأنّه ليْسَ هو المعْنَى الأسْبَق من التركيب؛ ولكنّا بالتأمّل نَعْلَم أنَّ الرسول عليه الصلاة والسلام ما أرادَ بتفسيره إلاَّ إيقاظ الأذهان إلى أخْذ أقْصَى المعاني مِنْ أَلْفاظِ الْقُرآن؛ مثالُ ذلك ما رواه أبو سعيد بن المُعَلّى قال: دعَاني رسولُ الله وأنا في الصلاة، فَلَمْ أُجِبْهُ، فلمّا فرغْتُ أقْبَلْتُ إليه، فقال: «**ما مَنَعَك أن تُجيبَنِي؟**»، فقلتُ: يا رسول الله

كنتُ أُصلِّي، فقال: «**أَلَمْ يَقُل الله تعالى**: ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾»؛ فلا شكّ أنَّ المَعْنى المسوقَةَ فيه الآية هو الاستجابة بمعنى الامتثال، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ﴾، وأنَّ المراد من الدعوة: الهداية، كقوله: ﴿يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ وقد تعلّق فعْل: ﴿دَعَاكُمْ﴾، بقوله: ﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ أي: لِمَا فيه صَلاحُكم؛ غَيْر أنَّ لفظ الاستجابة لمّا كان صالحاً لِلْحَمْل على المعنى الحقيقيّ أيْضاً وهو إجابة النداء حَمَل النبيّ ﷺ الآية على ذلك في المقام الصالح له، بِقَطْع النظر عن المتعَلّق وهو قوله: ﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾.

وكذلك لِمَا وَرَدَ عن أصحاب النبيِّ ﷺ ومَن بعْدَهم من الأئمة، مثْل ما رُويَ أنَّ عمْرَو بن العاص أصْبَح جُنُباً في غزوة في يوم بارد، فتيمّم وقال: الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾، مع أنَّ مَوْرد الآية أصْلُه في النهي عن أن يقتل الناس بعضُهم بعضاً.

وكذلك استنباط عمر [بن الخطاب] ابتداءَ التاريخ بيوم الهجرة من قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾، فإنَّ المعنَى الأصليّ أنّه أسّس من أول أيّام تأسيسه، واللفظ صالح لأن يُحْمَل

علَى أنّه أُسّس من أوّل يَوْم من الأيّام أي أحقّ الأيام أن يكون أول أيام الإسلام، فتكون الأوّلية نسبية.

ومن هذا القبيل استدْلال [الإمام] الشافعي على «حُجّيّة الإجماع» وتحريم خَرْقِه بقَوْلِه تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ مع أنَّ سياقَ الآية في أحْوَال المُشركين.

وإنّك لَتمُرُّ بالآية الواحدة فتتأمّلها وتتدبَّرُها فتنهالُ عليك معانٍ كثيرة يَسْمح بها التركيب على اختلاف الاعتبارات في أساليب الاستعمال العربي؛ وقد تتكاثر عليك فلا تك من كثرتها في حصر، ولا تجعل الحمل على بعضها منافياً على البعض الآخر إن كان التركيب سمْحاً بذلك.

فمختلف المحامل التي تَسْمح بها كلمات القرآن وتراكيبه وإعرابه ودلالته، من اشتراك وحقيقة ومجاز، وصريح وكناية، وبديع، ووصل، ووقف، إذا لم تُفض إلى خلاف المقصود من السياق، يجب حمل الكلام على جميعها.

ولقد أراد الله تعالى أن يكون القرآن كتاباً مخاطَباً به كل الأمم في جميع العصور، لذلك جعله بِلُغَةٍ هي

أفصح كلام بين لغات البشر وهي اللغة العربية، لأسباب يلوح لي مِنها: أنَّ تلك اللغة أوْفرُ اللغات مادة، وأقلُّها حروفاً، وأفصحُها لهجة، وأكثرُها تصرفاً في الدلالة على أغْرَاض المتكلّم، وأَوْفَرُها ألْفَاظاً؛ وجَعْله جامعاً لأكثر ما يُمكن أن تتحمَّله اللغة العربية في نظم تراكيبها من المعاني، في أقلِّ ما يَسْمح به نظْم تلك اللغة، فكان قِوام أساليبه جارياً على أسلوب الإيجاز؛ فلذلك كثر فيه ما لم يكثر مثله في كلام بُلَغَاء العرب.

ومن أدقّ ذلك وأجدره بأن ننبّه عليه في هذه المقدّمة استعمال اللفظ المشترك في معنييه أو معانيه دفْعَة.

واستعمال اللفظ في معناه الحقيقي ومعناه المجازي معاً، بَلْهَ إرادة المعاني المُكَنَّى عنها مع المعاني المصرّح بها، وإرادة المعاني المستتبَعات (بِفَتْح الباء) من التراكيب المستتبِعة (بِكَسْر الباء) وهذا الأخير قد نبَّه عليه علماء العربية الذين اشتغلوا بعِلْم المعاني والبيان.

وبَقِيَ المبْحَثان الأوَّلان وهما: استعمال المشترك في معنيَيْه أو معانيه، واستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، محلَّ تردّد بين المتصدّين لاستخراج معاني القرآن تفسيراً وتشريعاً؛ ولقد تجد بعضَ العلماء يدْفع

مَحْمَلاً من محامل بعض آيات بأنه محمل يُفضِي إلى استعمال المشترك في معنييه أو استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، ويَعُدّون ذلك خطْباً عظيماً.

من أجْل ذلك اختلف علماء العربية وعلماء أصول الفقه في جواز استعمال المشترك في أكثر مِن معنى من مدلوله اختلافاً يُنْبِئُ عن تردّدهم في صحة حمْل ألفاظ الْقرآن على هذا الاستعمال.

والحق أنَّ المشترك يصح إطلاقه على عدة من معانيهِ جميعاً أو بَعْضاً إطلاقاً لُغَوياً؛ والذي يجب [كذلك] اعتماده أن يحمل المشترك في القرآن على ما يحتمله من المعاني سواء في ذلك اللفظ المفرد المشترك، والتركيب المشترك بين مختلف الاستعمالات، سواء كانت المعاني حقيقية أو مجازية، محضة أو مختلفة.

مثال استعمال اللفظ المفرد في حقيقته ومجازه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾، فالسجود له معنًى حقيقي، وهو وضع الجبهة على الأرض؛ ومعنًى مجازي وهو التعظيم؛ وقد استعمل فعل يسجد هنا في معنَيَيْه المذكورَيْن لا محالة.

ومثال استعمال المركّب المشترك في معنييْه قولُه تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ فَمُركَّب: (وَيْلٌ لِـ) يُسْتَعْمَل خبراً ويُسْتَعْمَل دعاءً، وقد حَمَله المفسّرون هنا على كِلاَ المعنيَيْن.

وعلى هذا القانون يكون طريق الجمع بين المعاني التي يذكرها المفسّرون، أو ترجيحُ بعضِها على بعْض، وقد كان المفسّرون غافلين عن تأصيل هذا الأصل، فلذلك كان الذي يُرجِّح معنًى من المعاني التي يحتملها لفظ آية من الْقُرآن، يجعل غير ذلك المعْنى مُلْغَى.

ونحن لا نتابِعُهم على ذلك بل نرَى المعانِي المتعدّدة التي يحتملها اللفظ بدون خروج عن مَهْيَع الكلام العربيّ البليغ، معانِيَ في تفسير الآية.

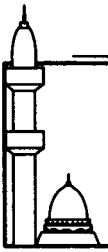

# المقدّمة العاشرة
# في إعجاز القرآن

لم يزل [إعجازُ القرآن] شُغْلَ أهلِ البلاغة الشاغل، وموردها للمعلول والناهل، لِيَظْهَرَ من جرّاء ذلك كيف تفوّق القرآن على كل كلام بليغ بما توفّر فيه من الخصائص التي لا تجتمع في كلام آخر البلغاء، حتى عجز السابقون واللاحقون منهم عن الإتيان بمثله.

وأنا أردتُ في هذه «**المقدمة**» أن أُلِمَّ بك أيها المتأمّل إلْمَامَةً ليست كخطرة طيْف، ولا هي كإقامة المنتجع في الْمرْبَع حتّى يظلّه الصيف، وإنما هي لمحة تَرَى منها كيف كان القرآن مُعجزاً وتتبصر منها نواحي إعجازه، وما أنا بمستقص دلائل الإعجاز في آحاد الآيات والسُّور، فذلك له مصنفاته، وكل صغير وكبير مستطر، ثم ترى منها بلاغة القرآن، ولطائف أدبه التي هي فتْح لفنون رائعة من أدب لغة العرب، حتى ترى كيف كان هذا القرآن فتْحَ بصائر، وفتْح عقول، وفتْح

ممالك، وفتْح أدب غضّ، ارتقى به الأدب العربي مرتقى لم يبلغه أدب أمّة من قَبْلُ.

وإنَّ علاقة هذه المقدمة بالتفسير هي أنَّ مفسّر القرآن لا يعد تفسيره لمعاني القرآن بالغاً حدّ الكمال في غرضه، ما لم يكن مشتملاً على بيان دقائق من وجوه البلاغة في آيِهِ المفسّرة، بمقدار ما تَسْمُو إليه الهمّة من تطويل واختصار: فالمفسِّر بحاجة إلى بيان ما في آي القرآن من طُرق الاستعمال العربي وخصائص بلاغته، وما فاقَتْ به آيُ الْقُرْآنِ في ذلك حَسْبَما أَشَرْنا إليه في «**المقدّمة الثانية**» لئلا يكون المفسِّر حين يُعْرِضُ عن ذلك بمنزلة المترجِم لا بمَنْزلة الْمُفَسِّر.

فَمِنْ أعْجب ما نراه: خلوّ معظم التفاسير عن الاهتمام بالوصول إلى هذا الغرض الأسْمَى إلاَّ عيون التفاسير، فَمِنْ مُقلّ مثل: معاني القرآن لأبي إسحاق الزَّجَّاج، والمُحَرَّر الوجيز [في تفسير الكتاب العزيز] للشيخ عبدالحق بن عطية الأندلسي؛ ومن مُكثِر مثل: الكَشّاف [للإمام جار الله الزمخشري].

ثم إنَّ العناية بما نحن بصدده من بيان وجوه إعجاز القرآن إنما نبعت من مُختَزَن أصْل كبيرٍ من أصول الإسلام وهو كونه المعجزة الكبْرَى للنبيّ ﷺ؛ وكوْنهُ المعجزة الباقية، وهو المعجزة التي تحدَّى بها

الرسولُ مُعانِدِيه تحدّياً صَريحاً. قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾، ولقد تصدّى للاسْتِدلال على هذا [الإمام] أبو بكر الباقلّاني في كتاب له سَمَّاهُ أوْ سُمِّي: «إعجاز القُرْآن» وأطال.

ونَرَى [أَنَّ] مِلاكَ وجوهِ الإعجاز راجعٌ إلى ثلاث جهات:

**الجهة الأولى**: بُلُوغه الغاية القُصْوَى مما يُمْكِن أن يَبْلُغَه الكلام العربي البليغ من حصول كيفيات في نظمه مفيدة معاني دقيقة، ونِكَتاً من أغراض الخاصة من بلغاء العرب مما لا يُفيده أصل وضع اللغة، بحيث يكثر فيه ذلك كثرة لا يُدانيها شيْء من كلام البلغاء: من شعرائهم وخطبائهم.

**الجهة الثانية**: ما أبْدَعه القرآن من أفانين التصرف في نظم الكلام، مما لم يكن معهوداً في أساليب العرب، ولكنّه غير خارج عمّا تسمح به اللغة.

**الجهة الثالثة**: ما أُودِعَ فيه من المعاني الحِكمية، والإشارات إلى الحقائق العقلية والعلمية، مما لم تبلغ إليه عقول البشر في عصر نزول القرآن وفي عصورٍ بَعْده

متفاوتة، وهذه الجهة أغفلها المتكلمون في إعجاز القرآن من علمائنا.

وقدْ عدّ كثير من العلماء: من وجوه إعجاز القرآن ما يُعدّ «جهة رابعة»، هي ما انطوى عليه من الأخبار عن المغيَّبات، مما دلّ على أنه منزّل من علاّم الغيوب، وقد يدخل في هذه الجهة ما عدّه [القاضي] عياض في [كتابه]: (الشفاء): وجهاً رابعاً من وجوه إعجاز الْقُرْآن، وهو ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة مما كان لا يعلم منه القصّة الواحدة إلاّ الفذّ من أحبار أهل الكتاب، فهذا معجز للعرب الأميين خاصة وليس معجزاً لأهل الكتاب؛ وخاصٌّ ثبوت إعجازه بأهل الإنصاف من الناظرين في نشأة الرسول ﷺ وأحواله، وليس معجزاً للمكابرين فقد قالوا: إنّما يُعلّمه بشر.

فإعجاز القرآن من الجهتين: **(الأولى والثانية)** متوجّه إلى العرب، إذ هو معجز لفصحائهم وخطبائهم وشعرائهم مباشرة، ومعجز لعامّتهم بواسطة إدراكهم أنَّ عجْز مقارعيه عن معارضته مع توفّر الدواعي عليه، هو برهان ساطع على أنه تجاوز طاقة جميعهم، فإعجازه للعرب الحاضرين دليل تفصيلي، وإعجازه لغيرهم دليل إجمالي.

ثم قد يشارك خاصة العرب في إدراك إعجازه كلُّ من تعلّم لغتهم ومارس بليغ كلامهم وآدابهم من أئمة البلاغة العربية في مختلف العصور؛ والقرآن معجز من الجهة **(الثالثة)** للبشر قاطبةً إعجازاً مستمرّاً على ممر العصور، وهذا من جملة ما شمله قول أئمة الدين: «إنَّ القرآن هو المعجزة المستمرة على تعاقب السنين».

وهو من الجهة **(الرابعة)** ـ عند الذين اعتبروها زائدة على الجهات الثلاث ـ مُعجز لأهل عصر نزوله إعجازاً تفصيلياً، ومعجز لمن يجِيءُ بَعْدَهم ممن يبلغه ذلك بسبب تواتر نقل القرآن، وتعيّن صرْف الآيات المشتملة على هذا الإخبار إلى ما أُريدَ منها.

هذا مِلاك الإعجاز بحسب ما انْتَهى إليه استقراؤنا إجمالاً.

إنَّ نظم القرآن مبنيّ على وفرة الإفادة وتعدد الدلالة، فجُمَل القرآن لها دلالتها الوضعية التركيبية التي يشاركها فيها الكلام العربي كله، ولها دلالَتُها البلاغية التي يشاركها في مُجْمَلها كلام البلغاء، ولا يصل شيءٌ من كلامهم إلى مبْلغ بلاغتها.

ولها دلالتها المطويةُ وهي دلالة ما يُذكر على ما يُقدَّر اعتماداً على القرينة، وهذه الدلالة قليلة في كلام

البلغاء، وكثرت في الْقُرْآن مثل: تقدير القول، وتقدير الموصوف، وتقدير الصفة.

ولها دلالة مواقِع جُمَله بحسَب ما قَبْلها وما بَعْدَها، ككوْن الجملة في موقع العلّة لكلام قبلها، أو في موْقع الاستدراك، أو في موقع جواب سؤَال، أو في موقع تعريض أو نحوه؛ وهذه الدلالة لا تتأتّى في كلام العرب لِقِصَر أغراضه في قصائدهم وخطبهم، بخلاف القرآن فإنّه لمّا كان من قبيل التذكير والتلاوة سَمَحَتْ أغراضُه بالإطالة، وبتلك الإطالة تأتّى تعدّد مواقع الجُمَل والأغراض.

[أمّا] ما أبْدَعه القرآن من أفانين التصرف في أساليب الكلام البليغ، وهذه جهة مغفولة مِن علم البلاغة، فاعْلَم أنَّ أدب العرب نوعان: شعر ونثر، والنثر خطابة وأسجاع كُهّان، وأصحاب هذه الأنواع وإن تنافسوا في ابتكار المعاني وتفاوتوا في تراكيب أدائها في الشعر، فَهُمْ - بالنسبة إلى الأسلوب - قد التزموا في أسلوبَي الشعر والخطابة: طريقة واحدة تشابهت فنونها، فكادوا لا يَعْدون مَا أَلِفُوه من ذلك، حتى إنك لتجد الشاعر يَحْذُو حذو الشاعر في فواتح القصائد وفي كثير من تراكيبها.

[أمّا القرآن] فمِنْ أعظم أساليبه التي خالف بها

أساليب العرب أنه جاء في نظمه بأسلوب جامع بين مقْصَدَيْه وهما: «**مقصد الموعظة**»، و«**مقصد التشريع**»، فكان نظمه يمنح بظاهره السامعين ما يحتاجون أن يعلموه، وهو في هذا النوع يشبه خُطبهم، وكان في مطاوي معانيه ما يَستَخْرِج منه العالِم الخبير أحكاماً كثيرة في التشريع والآداب وغيرها، وقد قال في الكلام على بعضه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ هذا من حيث ما لمعانيه من العموم والإيماء إلى العلل والمقاصد وغيرها.

ومن أساليبه ما أسمّيه بالتفنن، وهو بداعة تنقلاته من فن إلى فن بطرائق الاعتراض والتنظير والتذييل، والإتيان بالمترادفات عند التكرير تجنباً لثقل تكرير الكلِم، وكذلك الإكثار من أسلوب الالتفات المَعدود من أعظم أساليب التفنّن عند بلغاء العربية، فهو في القرآن كثير، ثم الرجوع إلى المقصود فيكون السامعون في نشاط متجدد بسماعه وإقبالهم عليه، ومِنْ أبْدع أمثلة ذلك قوله [تعالى]: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ

يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾، بحيث كان أكثر أساليب القرآن من الأساليب البديعة العزيز مثلُها في شعْر العرب وفي نثر بلغائهم من الخطباء وأصحاب بدائه الأجوبة.

والقرآن جاء بأسْلُوبٍ في الأدب غضّ جديد صالح لكل العقول، متفنن إلى أفانين أغراض الحياة كلها مُعْطٍ لكل فن ما يليق به من المعاني والألفاظ واللهجة، فتضمّن: المحاورة، والخطابة، والجدل، والأمثال (أي: الكلم الجوامع)، والقصص، والتوصيف، والرواية.

## مُبْتَكَرات الْقُرْآن:

هذا، وللقرآن مبتكرات تَمَيَّز بها نَظْمه عن بقية كلام العرب، (فمنها): أنّه جاء على أسلوب يخالف الشعر لا محالة، وقد نبّه عليه العلماء المتقدمون، وأنا أضمّ إلى ذلك أنَّ أسلوبه يخالف أسلوب الخطابة بعض المخالفة، بل جاء بطريقة كتاب يقصد حفظه وتلاوته، وذلك من وجوه إعجازه، إذ كان نظمه على طريقة مبتكرة ليس فيها اتباع لطرائقها القديمة في الكلام.

وأَعُدُّ من ذلك أنه جاء بالجُمَل الدالة على معانٍ

مفيدة محررة، شأن الجمل العلمية والقواعد التشريعية، فلم يأت بعمومات شأنُها التخصيصُ غيْرَ مخصوصة، ولا بِمُطْلقَات تستحق التقييد غيْر مقيّدة، كما كان يفعله العرب لقلة اكتراثهم بالأحْوال القليلة والأفراد النادرة؛ (ومنها): أنه جاء على أسلوب التقسيم والتسوير، وهي سُنّة جديدة في الكلام العربي أدخل بها عليه طريقة التبويب والتصنيف؛ (ومنها): أسلوبه القصصي في حكاية أحوال النعيم والعذاب في الآخرة، وفي تمثيل الأحوال، وقد كان لذلك تأثير عظيم على نفوس العرب، إذ كان فنّ القصص مفقُوداً من أدب العربية إلاّ نادراً، فلمّا جاء الْقُرْآن بالأوصاف بُهِتَ به العرب كما في سورة الأعراف من وصف أهل الجنة وأهل النار وأهل الأعراف.

ومما يتبع هذا أنَّ الْقُرآن يتصرف في حكاية أقوال المحكي عنهم فيصوغها على ما يقتضيه أسلوب إعجازه لا على الصيغة التي صدرَتْ فيها.

[وأيضاً] حكاية الأسماء الواقعة في القصص: فإن القرآن يُغيِّرها إلى ما يناسب حُسْنَ مواقعها في الكلام من الفصاحة مثل تغيير شاول إلى طالوت، وتغيير اسم تارح أبي إبراهيم إلى آزر.

وكذلك التمثيل فقد كان في أدب الْعرب الأمْثَال

وهي حكاية أَحْوالِ مَرْمُوزٍ لها بتِلك الجمل البليغة التي قيلت فيها أو قيلت لها المسمّاة بالأمثال، فكانت تلك الْجُمل مشيرة إلى تلك الأحوال؛ وقد أوضح القرآن تلك الأمثال وأبدع تركيبها كقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾.

لم يلتزم الْقُرآن أسلوباً واحداً، و[إنّما] اختلفتْ سُوَرَه وتفنّنت، فتكادُ تكون لكل سورة لهجة خاصة، فإنَّ بعضها بُنِيَ على فواصل، وبعضها ليس كذلك، وكذلك فواتحها: منها ما افتُتِح بالاحتفال كالحمد، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾، و﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، وهي قريب مما نعبّر عنه في صناعة الإنشاء بالمقدّمات، ومنها ما افتتح بالهجوم على الغرض من أوّل الأمر نحو: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝١﴾.

ومِن أبْدع الأساليب في كلام العرب: (الإيجاز): وهو مُتَنَافَسُهُمْ، وغايةٌ تتبارَى إليها فُصَحَاؤُهم، وقد جاء الْقُرْآن بأبْدَعه؛ ومِنْ أنواع إيجازه: إيجاز الحذف مع عدم الالتباس، وكثر ذلك في حذف القول، ومن أبدع الحذف قوله تعالى: ﴿فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ۝٤٠ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝٤١ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ۝٤٢﴾؛ ومنه حذف المضاف كثيراً كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾، وحذف

الجمل التي يدل الكلام على تقديرها نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾ إذ التقدير: فضرب فانفلق؛ ومن ذلك: الإخبار عن أمْرٍ خاص بخبر يَعُمُّه وغيْرَه لِتَحْصُل فوائد: فائدة الحُكْم العام، وفائدة الحكم الخاص، وفائدة أنَّ هذا المحكوم عليه بالحكم الخاص هو من جنس ذلك المحكوم عليه بالحُكْم العام.

وإنك لتجد في كثير من تراكيب القرآن حذْفاً، ولكنّك لا تعثر على حذف يخلو الكلام من دليل عليه من لفظ أو سياق، زيادةً على جمعه المعاني الكثيرة في الكلام القليل.

وقد تتبعتُ أساليب من أساليب نظم الكلام في القرآن فوجدتها مما لا عهد بمثلها في كلام العرب، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ﴾، فإبْدال: ﴿رَسُولًا﴾ من: ﴿ذِكْرًا﴾ يفيد أنَّ هذا الذكر ذكْر هذا الرسول، وأنَّ مجيءَ الرسول هو ذِكْرٌ لَهُمْ، وأنَّ وصْفَه بقوله: ﴿يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ يُفيد أنَّ الآيات ذِكْر.

ومن بديع الإيجاز في القرآن وأكثرُ ما يسمَّى بـ(التضمين)، وهو يَرْجع إلى إيجاز الحذف؛ والتضمين أن يضمَّن الفعل أو الوصف معنى فعْل أو وصف آخر،

ويشار إلى المعنى المضمّن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أو معمول فيحْصُل في الجملة معنيان.

ومِنْ هذا الباب ما اشتمل عليه من الجمل الجارية مجْرى الأمثال، وهذا باب من أبواب البلاغة نادرٌ في كلام بلغاء العرب، وهو الذي لأجْله عُدّتْ قصيدة زهير [ابن أبي سُلمى] في المعلقات [العشر]، فجاء في القرْآن ما يفوق ذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾، وقوْله: ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾، وقوْله: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾.

[كما] سلك القرآن مسلك الإطناب لأغراض من البلاغة، ومن أهم مقامات الإطناب مقام توصيف الأحوال التي يُراد بتفصيل وصفها إدخال الروع في قلب السامع، وهذه طريقة عربية.

ومِنْ أساليب الْقُرْآن المنفرد بها التي أغفل المفسّرون اعتبارها، أنه يرد فيه استعمال اللفظ المشترك في معنيين أو معانٍ إذا صلح المقام بحسب اللغة العربية لإرادة ما يصلح منها، واستعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي إذا صلح المقام لإرادتهما، وبذلك تكثر معاني الكلام مع الإيجاز، وهذا من آثار كونه معجزة خارقة لعادة كلام البشر، ودالة على أنه مُنَزَّل من لدن العليم بكل شيء، والقدير عليه.

ومن أساليبه [كذلك] الإتيان بالألفاظ التي تختلف معانيها باختلاف حروفها، أو اختلاف حركات حروفها وهو من أسباب اختلاف كثير من القراءات.

واعْلم أنَّ مما يندرج تحت جهة الأسلوب، ما سمّاه أئمة نقد الأدب بالحزالة، ومَا سمَّوْه بالرقة، وبيّنُوا لكل منهما مقاماته، وهما راجعتان إلى معاني الكلام، ولا تخلو سورة من القرآن من تكرر هذين الأسلوبين، وكل منهما بالغ غايته في موقعه، فبينما تسمعه يقول: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾، ويقول: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾، إذ تسمعه يقول: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴿١٣﴾﴾، قال [القاضي] عياض في [كتابه]: (الشِّفَا): إنَّ عُتْبة بن ربيعة لمّا سمع هذه الآية أمْسَك بيده على فَم النبيّ ﷺ وقال له: ناشدتك الله والرحم إلاَّ ما كففت.

## عادات القُرْآن:

يحق على المفسّر أن يتعرّف عادات القرآن من نظْمه وكَلِمه؛ وقد تعرّض بعض السلف لشيْءٍ منها، فعن ابن عبّاس [رضي الله تعالى عنهما]: كل «كاس» في الْقُرْآن فالْمُرَاد بها الخمر؛ وفي صحيح البخاري في

تفسير سورة الأنفال قال [الإمام] ابن عيينة: ما سَمَّاه الله «مَطَراً» في الْقُرآن إلاَّ عذاباً، وتسمّيه العرب: «الغيث»، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟﴾؛ وعن ابن عبّاس أنَّ كلَّ مَا جاء من: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فالمقصود به أهل مكة المشركون.

وقال الجاحظ في [كتابه] البيان [والتبيين]: «في القرآن معانٍ لا تكاد تفترق مثل: الصلاة والزكاة، والجوع والخوف، والجنة والنار، والرغبة والرهبة، والمهاجرين والأنصار، والجن والإنس». قلْتُ: والنفع والضر، والسماء والأرض.

وذكر صاحب الكشاف [جار الله الزمخشري] وفخر الدين الرازي: أنَّ من عادة الْقرآن أنه ما جاء بـ«وعيد» إلا أعقبه بـ«وعْد»، وما جاء بـ«نذارة» إلاَّ أعقبها بـ«بشارة»، ويكون ذلك بأسلوب الاستطراد والاعتراض لمناسبة التضاد.

وقد استقريتُ بجُهْدي عاداتٍ كثيرةً في اصطلاح القرآن سأذكرها في مواضعها؛ ومنها أنَّ كلمة: «هؤلاء» إذا لم يَرِدْ بعْدها عطف بيان يبيّن المشار إلَيْهم فإنّها يراد به المشركون من أهل مكة كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ﴾؛ وقد استوعب أبو البقاء الكَفَوي في كتاب: (الكليات) في أوائل أبوابه كليات مما ورد في الْقُرْآن من معاني الكلمات، وفي [كتاب] الإتقان للسيوطي شيءٌ من ذلك.

وقد استقرَيْتُ أنا من أساليب القرآن أنّه إذا حكى المحاورات والمجاوبات حكاها بلفظ (قال) دون حرف عطف، إلاّ إذا انتقل من محاورة إلى أخرى، انظُرْ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ إلى قوله: ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾.

ثم اعْلَمْ أنّه لم يكن للعرب «عِلْمٌ» سوى الشعر وما تضمّنه من الأخبار: [فَعَنْ] عمر بن الخطاب [رضي الله عنه]: «كان الشعر عِلْمَ القوْم ولم يكن لهم علْمٌ أصحَّ منه».

والعلْم نوعان: عِلْم اصطلاحي وعلم حقيقي، **فأمّا الاصطلاحي**: فهو ما تواضع الناس في عصر من الأعصار على أنَّ صاحبَه يُعَدّ في صف العلماء، وهذا قد يتغيّر بتغير العصور، ويختلف باختلاف الأمم والأقطار، وهذا النوع لا تخلُو عنه أمّة؛ **وأمّا العلم الحقيقي**: فهو معرفة ما بمعرفته كمال الإنسان، وما به يبلغ إلى ذروة المعارف وإدْراك الحقائق النافعة عاجلاً وآجلاً، وكِلاَ العِلْمَيْن كمالٌ إنساني، ووسيلةٌ لسيادة أصْحَابِه على أهْلِ زمانهم.

وقد اشتمل القرآن على النوعين:

**فأمّا النّوع الأوّل**: فتناوُله قريب لا يحتاج إلى كدّ فكْر، ولا يقتضي نظراً، فإنَّ مبلغ العلم عنْدَهُم يومئذٍ علوم أهل

الكتاب، ومعرفة الشرائع والأحكام، وقصص الأنبياء والأمم وأخبار العالم، وقد أشار إلى هذا القرآن [الكريم] بقوله: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾؛ ولكنهم لا يأبَهُونَ بذِكْر قصص الأمم التي هي مواضع العبرة، فجاء الْقُرْآن بالكثير من ذلك تفصيلاً كقوله: ﴿فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾؛ ولهذا يقلّ في القرآن التعرض إلى تفاصيل أخبار العرب، لأنّ ذلك أمر مقرّر عندهم معلوم لديهم، وإنّما ذُكِرَ قليل منه على وجه الإجمال على مَعْنَى العبرة والموعظة بخبر عاد وثمود وقوم تُبَّع.

**وأمّا النوع الثاني**: من إعجازه العلْمي فهو يَنْقَسِم إلى قسْمين: قِسْم يكفي لإدراكه: فهمُه وسَمْعه، وقِسْم يحتاج إدراك وجه إعجازه إلى العلم بقواعد العلوم، فينبلج للناس شيئاً فشيئاً انبلاج أضواء الفجْر على حسب مبالغ الفهوم وتطورات العلوم، وكِلاَ الْقِسْمَيْن دليل على أنه من عند الله، لأنه جاء به أمّي في موضع لم يُعَالِجْ أهلُه دقائق العلوم.

ومن طُرق إعجازه العلْمية: أنّه دعا إلى النظر والاستدلال. قال في: (الشفا): «ومنها جمْعُه لعلوم ومعارف لم تعهد للعرب، ولا يُحيط بها أحد من علماء الأمم، ولا يشتمل عليها كتاب من كُتُبهم، فجَمَع فيه من بيان علْم الشرائع، والتنبيه على طُرُق الحجّة العقلية، والردّ على فِرَق الأمم ببراهين قوية وأدلّة، كقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وقوْله:

﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾.

ولقد فَتَح الأَعْيُنَ إلى فضائل العلوم: بأن شبَّه العلْم بالنور وبالحياة كقوله: ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾، وقوْله: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾، وقال: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾، وقال: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

وهذا النوع من الإعجاز هو الذي خالف به القرآن أساليب الشعر وأغراضه مخالفة واضحة.

وقد جاء كثير من آيات القرآن بالإخبار عن المُغيَّبات، منها قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾، وقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾، وقوله: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، فما حدث بعد ذلك من المراكب منبّأ به في هذه الآية، وقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ نزلت قبل فتْح مكة بسنَتَيْن.

وأعْلن ذلك الإعجاز بالتحدّي به في قوله تعالى في شأن القُرْآن: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾، فسجّل عليهم أنّهم لا يفعلون ذلك أبداً، وكذلك كان.

[**خاتمة**]: وكأنك بعد ما قرّرناه في هذه «**المقدّمة**»، قدْ صرْتَ قديراً على الحُكْم فيما اختلف فيه أئمة علْم الكلام من إعجاز القرآن للعرب، هل كان بما بلغه من مُنْتهى الفصاحة والبلاغة، وحُسْن النظم، وما احْتوى عليه من النُّكَت والخصوصيات التي لا تَقْفُ بها عدة، ويزيدها النظر مع طول الزمان جدّة، فلا تخطر ببال ناظر من العصور الآتية نكتة أو خصوصية إلاّ وجد آيات القرآن تتحمّلها، بحيث لا يُمكن إيداعُ ذلك في كلامٍ إلاّ لعَلاّمِ الْغُيوب [سبحانه وتعالى].

**انتهى اختصار وتهذيب هذه «المقدّمة» النفيسة**
**التي سبقت كتاب: «التحرير والتنوير من التفسير»**
**للعلاّمة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور**
**ضُحَى يوم الأربعاء الرابع**
**والعشرين من شهر جمادَىٰ**
**الثانية سنة خمس وعشرين**
**وأربعمائة وألف للهجرة**
**الموافق لـ**
**الحادي عشَر من شهر أوت (أغسطس) للعام الميلادي أربع وألْفَين**
**على يد الفقير إلى مولاه: صالح علي العَوْد**
**بمدينتي: صفاقس**

وصلَّى الله على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم، في الأوّلين والآخرين.

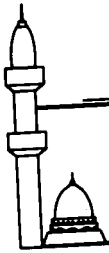

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| كلمة مُوجَزة حوْل هذه «**المُقَدّمات**» ..... | ٥ |
| ترجمة الإمام الشيخ: محمد الطاهر بن عاشور .... | ١٣ |
| **المقدّمة الأولى**: في التفسير والتأويل وكون التفسير عِلْماً ..... | ١٩ |
| **المقدّمة الثانية**: في استمداد علم التفسير ..... | ٢٥ |
| **المقدّمة الثالثة**: في صحة التفسير بغير المأثور ومعنى التفسير بالرأي ونحوه ..... | ٣١ |
| **المقدّمة الرابعة**: فِيمَا يحقّ أن يكون غرض المفسِّر [ومعرفة المقاصد التي نزل القرآن لِبَيَانِها] ..... | ٣٩ |
| **المقدّمة الخامسة**: في أسباب نزول [القرآن] ..... | ٤٩ |
| **المقدّمة السادسة**: في القراءات ..... | ٥٥ |
| **المقدّمة السابعة**: قَصَصُ القُرْآن ..... | ٦٥ |
| **المقدّمة الثامنة**: في اسم القرآن، وآياته، وسُوَره، وترتيبها، وأسمائها ..... | ٧١ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدّمة التاسعة**: في أنَّ المعاني التي تتحمّلها جُمَل القرآن، تُعتَبر مرادة بها ..... | ٨٥ |
| **المقدّمة العاشرة**: في إعجاز القرآن ..... | ٩٣ |
| **فهرس الموضوعات** ..... | ١١١ |